

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٩٩

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد فافيركا
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

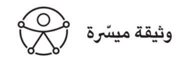
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٨)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/981)

1837779 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2018/981)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/981، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على أعضاء مجلس الأمن التقرير الفصلي الأخير للأمين العام (S/2018/981)، واليوم أتشاطر مع أعضاء المجلس تقييمي للوضع، وكذلك لمحة عامة عن تعديل أولويات العمل في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.8254)، كانت الحالة تعكس درجة من عدم اليقين بشأن آفاق التقدم الحاسم في الحوار السياسي الميسر من قبل الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، وبعد أن اجتمع قادة من بلغراد وبريشتينا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، بدأ استكشاف آفاق استئناف المفاوضات. وفي منتدى ”ألب باخ“ الأوروبي في النمسا في آب/أغسطس، دعا كلا الجانبين إلى إطار جديد لاتفاق شامل، بما في ذلك إمكانية تبادل الأراضي. وإضافة ذلك البعد الجديد ولدت زخما جديدا، إلى جانب حالة من التوجس بين الجهات السياسية الفاعلة والسكان على كلا الجانبين، وكذلك داخل المنطقة وبين المجتمع الدولي. وبصرف النظر عن التحديات والشواغل الأساسية، فقد فتحت المناقشة المجال للنقاش والنظر. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي في بروكسل وأكدا عزمهما المتبادل على مواصلة الحوار والعمل من أجل التوصل إلى تسوية، في إطار العملية التي ييسرها الاتحاد الأوروبي.

وجرت المحادثات السياسية في بروكسل في ظروف لا تزال يهيمن عليها تواتر الإجراءات العدائية في الميدان وتترتب عن الكثير منها عواقب حقيقية على السكان. ولا تفضي الإجراءات التي تهدف إلى استباق التوصل لاتفاق إلى تحقيق التسوية السياسية. وسواء تعلق الأمر بالمسائل الكبرى أم الصغرى، فإن من شأن الإجراءات الأحادية أن تترك أثرا مستمرا في الميدان.

وأشير إلى العديد من المجالات، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والاقتصاد. ولا يزال الأفراد يواجهون تحديات في ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل وممارسة الشعائر الدينية والمساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.

وفي آخر التطورات أدى إعلان حكومة كوسوفو عزمها على زيادة بنسبة ١٠ في المائة في الضرائب المفروضة على البضائع الصربية والبوسنية، إلى زيادة التوترات بين بريشتينا وبلغراد، وأسفر عن زعزعة استقرار السكان والأعمال التجارية على حد سواء. وشجبت حكومة صربيا ذلك الإجراء بزعم أنه يضر بتطبيع العلاقات ويشكل انتهاكا لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

وأود أن أشدد على أن التوترات العرقية والدوافع السياسية قد ألحقتا الضرر بإصلاح مؤسسات كوسوفو المعنية بسيادة القانون الذي تمس الحاجة إليه. وأدت استقالة أحد المدعين الخاصين لكوسوفو على خلفية ادعاءات بتهديدات ذات صلة بالتحقيقات في قضايا كبرى إلى احتجاجات عامة وقوضت الثقة العامة في نزاهة النظام القضائي وفعاليته. وبطبيعة الحال، فإن حماية استقلال السلطة القضائية ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد يقتضيان مواصلة بذل الجهود المضنية في كوسوفو وغيرها. وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي توفير الموارد اللازمة للسلطات بهدف المساعدة في ذلك المسعى الشاق والضروري في الوقت نفسه.

وربما تطغى طائفة المشاكل التي لم تحل بعد هذه، علاوة على سلوكيات الغمز واللمز على السياق الأعم لعملية الحوار السياسي بين الأطراف. ولا يزال المنظور الأوروبي نفسه مصدر حفز كبير للقادة السياسيين من كلا الجانبين، وبذلك فهو يساعد على التشجيع على استمرار السلام والاستقرار. ومن الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم والمساعدة بهدف تعزيز قدرات المؤسسات العامة في كوسوفو. وفي ١٩ تموز/يوليه اتخذت المفوضية الأوروبية خطوة هامة بتأكيد استيفاء المعايير اللازمة لخريطة طريق كوسوفو المتعلقة برفع القيود عن تأشيرات السفر المقترحة من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والسماح برفع متطلبات الحصول على التأشيرة والسفر بدون تأشيرة للمقيمين في كوسوفو.

وإذ نولي كل الاهتمام اللازم لاحتمالات التوصل إلى تسوية سياسية جديدة، أود أن أؤكد أنه ينبغي ألا نغفل عن الأخذ في الاعتبار بالتقدم المحرز منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والمبادئ الرئيسية للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، الموقّع في ذلك الوقت، بما في ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وتكتسي تلك المبادئ وتنفيذها كاملة أهمية بالغة لإحراز التقدم في الميدان.

وأسفرت موافقة برلمان كوسوفو مؤخرا على ثلاثة مشاريع قوانين بشأن قوة أمن كوسوفو، ترمي إلى زيادة تعزيز قوام القوة ومسؤولياتها، عن توترات جديدة. وينبغي معالجة هذه المسألة بأقصى درجات العناية والحذر لضمان أن تكون الخطوات المتخذة نتيجة شاملة وعملية سياسية نيابية حقا وتتقيد بالأطر القانونية ذات الصلة.

وتقتضي أي عملية مفاوضات سياسية ناجحة المشاركة الكاملة من قبل الطوائف والقادة والممثلين السياسيين. وليس مرجحا الوفاء بالالتزامات التي قد يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات السياسية على أرفع المستويات، بغض النظر عن قوة الدعم الدولي والإقليمي المقدم لها، دون تعزيزها بالتفاهم التام والثقة المتبادلة بين الطوائف والأفراد في جميع الشرائح الاجتماعية. وإنني لعلى ثقة بأن القادة في كلا الجانبين، فضلا عن ميسري الحوار يضعون ذلك كاملا في الاعتبار.

وعليه، تواصل البعثة إعطاء الأولوية لبناء الثقة في كوسوفو، وخاصة على مستوى القواعد الشعبية حيثما أمكن ذلك، بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الدوليين في الميدان. وقد جعلتُ من المشاركة والتمكين والابتكار أهدافا أساسية للتفاعل والعمل المشترك مع السكان في كوسوفو.

وكما أكدتُ سابقا للمجلس، فقد أعادت بعثة الأمم المتحدة توجيه اهتمامها وأولوياتها صوب تعزيز المصالحة في الأجل الطويل على مستويات متعددة في كوسوفو. فبدون تحقيق

المصالحة المجتمعية – بمعنى إشراك الأفراد والطوائف والمجتمع المدني – ربما يحدث انتكاس في التقدم المحرز بغض النظر عن الجهود المبذولة وعمل أصحاب المصلحة السياسية المعنيين. ويتطلب بناء الثقة الصبر والمثابرة لإعلاء أصوات التفاهم والتعاطف التي قد تساعد على بناء مستقبل مختلف عن الانقسامات والنزاع.

وعقب منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي عُقد في ليوبليانا في أيار/مايو، ثابرنا في العمل على تحديد صانعي التغيير وعناصر الدعم والتمكين في جميع أنحاء كوسوفو، فضلا عن تيسير تنفيذ المبادرات المقدمة من المشاركين في المنتدى. وتواصل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وغيره من الشركاء الدوليين، التركيز على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن منتدى بناء الثقة والتي تشمل عددا من التدابير الملموسة خلال هذا العام وما بعده. وتتضمن خطة العمل سلسلة من التدابير الهامة التي تتراوح بين إشراك جميع شرائح المجتمع في كوسوفو في مناقشة هادفة بشأن مستقبل التأثير على خطط الشركاء المحليين والدوليين في مجالي التعاون وبناء الثقة بين الطوائف.

وتشمل الأهداف الرئيسية لعمل البعثة المستمر التشجيع على استخدام تكنولوجيات الاتصالات المبتكرة لدعم التفاعل المستمر بين جميع الفئات والطوائف في جميع أنحاء كوسوفو، ومعالجة المسائل العالقة في إطار العدالة وحقوق الإنسان والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبرنامج الشباب والسلام والأمن. وأود التشديد على أن الأطر الاستراتيجية للبعثة المتعلقة بالنساء والشباب تعدُّ خطوة جريئة نحو دعم تمكين المرأة والشباب في كوسوفو.

وتهدف تلك الجهود إلى التشجيع على تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والمصالحة والتعافي من انعدام الثقة التاريخي وبناء جسور المصالح المشتركة بين الطوائف. ويتسق ذلك تماما مع مبادرة الأمين العام من أجل حفظ السلام وربما يقدم مثالا هاما على الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من إمكانات السكان والشراكات في تهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على السلام.

ولا تزال شراكاتنا الدولية في هذا الجهد ضرورية. وخلال هذا العام عززت البعثة تعاونها العملياتي مع مكتب الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، ومجلس أوروبا، والكيانات الدولية الأخرى، إلى جانب الشركاء الأساسيين في فريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وفضلا عن المشاورات المنتظمة في بلغراد وبريشتينا والعواصم الإقليمية، بذلتُ جهودا خاصة لتشاطر منظورنا وخبراتنا مع أصحاب المصلحة في أوروبا وغيرها.

وفي جميع مجالات عمل البعثة الذي أعيد تقويمه على النحو الذي وصفته اليوم، تؤدي البعثة مهامها في اتساق مع المبادئ الأساسية لخطة الأمين العام للإصلاح وتوجيهات المجلس.

إن جهودنا ترمي إلى المساعدة على تعزيز الظروف المواتية للتفاوض السلمي والمصالحة المجتمعية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل لنظل في طليعة الفهم، ومساعدة المجلس وتشاطر فهمنا والعمل مع جميع الشركاء في خدمة السلام الدائم. كما نشكر أعضاء المجلس الآخرين على ما قدموه من دعم مستمر.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره (S/2018/981) وأشكر ممثله الخاص، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكرهما على تفانيهما وعملهما الجاد بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشيد بالصين لإدراجها هذه الجلسة، بما يتماشى مع الدينامية

الراسخة، في جدول أعمال مجلس الأمن، فضلاً عن أعضاء المجلس الذين يؤيدون استمرار النظر في هذه المسألة.

في آب/أغسطس، لم نعقد الجلسة الاعتيادية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا يسعني إلا أن أعرب عن استيائي لقرار المملكة المتحدة بعدم إدراج هذا البند في برنامج عمل مجلس الأمن، مع توضيح أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا كانت هادئة ولم يحدث أي شيء في الميدان. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى سبب خطأ هذا النهج وللسبب الذي يجعلنا نرى أن من المهم في هذا الوقت أن يبقى هذا الموضوع على رأس جدول أعمال المجلس.

لقد أمضينا أكثر من ثلاث ساعات – وهو الوقت المطلوب عادة لعقد جلسة لمجلس الأمن – في مناقشة ما إذا كان من الضروري عقد الجلسة أم لا. وقد نشأ جو عدائي لا داعي له بين بلغراد وبريشتينا، كما نشأ انقسام بين أعضاء مجلس الأمن. إن اعتماد برنامج عمل مجلس الأمن قد بات موضع شك، الأمر الذي ينشئ حالة ضارة بالتأكيد بالنسبة إلى حل هذه المسألة والنبرة السائدة في هذه الهيئة.

وأودّ أن أذكّر أن عضوية مجلس الأمن شرف عظيم ومسؤولية كبيرة، ويجب أن يبذل الأعضاء فيه قصارى جهدهم لضمان السلام والأمن الدوليين. وعلى مدى سنوات، لم تألُ الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها جهداً أو توفر وقتاً للعمل على منع نشوب النزاعات، ونحن جميعاً مطالبون بالقيام بما يلزم لمنع عدم الاستقرار، عند أول علامة، من أن يتحوّل إلى نزاع.

وفي هذه الصدد، فإننا نواجه حالة مشكلة شبه محلولة يجري تجاهلها. لقد خلّفنا النزاع بعيداً وراء ظهورنا، ولكننا بعيدون بالمثل عن إنشاء حالة مستقرة وآمنة لن تستدعي بعد ذلك اهتمام هذه الهيئة. إن الادعاء بأن هذا الموضوع أقل أهمية في الوقت الذي يجري فيه بذل جهود مكثفة من أجل التوصل إلى حل دائم ومستدام، بدعم كبير من الجهات الفاعلة الهامة في المجتمع الدولي، أمر أقل ما يوصف به هو أنه يأتي بنتائج عكسية.

وما زلنا نعتقد أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس بشأن الكيفية التي ينبغي أن يُنظر بها في هذا الموضوع في مجلس الأمن وأن مسألة التواتر ليست مسألة تقنية. وأذكر بأن صربيا حاولت جاهدة الإسهام في التوصل إلى حل عن طريق الاتفاق، ونحن مستعدون لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع جميع الأطراف المهتمة، بنفس الروح البناءة.

ومن دواعي الأسف أن ألاحظ عدم حدوث تغييرات إيجابية كبيرة منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذا البند (انظر S/PV.8254). لقد انقضى أكثر من ٢ ٠٠٠ يوم دون إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، الأمر الذي يشكل حجر الزاوية في اتفاق بروكسل؛ ولم يتم تهيئة أي ظروف مناسبة لعودة ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً؛ ولم تبدأ الدوائر المتخصصة عملها وقد مرّ عام تقريباً على مقتل أوليفر إيفانوفيتش، بينما لم يتم العثور على مرتكب تلك الجريمة البشعة. ولم يحدث أي شيء مما ذكر، وسيكون من الصعب على المرء القول إن ما تم القيام به كان إيجابياً. لقد انتُهكت القرارات الصادرة عن هذه الهيئة وحدثت استفزازات جديدة وأحداث جديدة. وأودّ أن أذكر بعضاً منها فقط.

اعتمدت ما تسمى جمعية كوسوفو قوانين تمكّن قوة أمن كوسوفو، عملياً، من التحول إلى قوات مسلحة. وبغض النظر عن النداءات المستمرة من المجتمع الدولي لتوخي الحذر وتجاهل مصالح الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا، عقدت السلطات في بريشتينا العزم على تشكيل القوات المسلحة. وتعارض صربيا هذه الأفعال الانفرادية بشكل قاطع، لأن من الواضح أن هذه القوات ستملك جميع الخصائص والإمكانات التي يملكها الجيش، بغض النظر عن الاسم الذي قد يطلق عليها.

وأود أن أشير إلى أن قوة كوسوفو، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق التقني العسكري، هي التشكيل العسكري

القانوني الوحيد في كوسوفو وميتوهيا. وفي الوقت نفسه، فهي ضامن مهم لتنفيذ اتفاق بروكسل وهي، من الناحية العملية، الضامن لأمن وبقاء الصرب وممتلكاتهم وتراثهم الديني والثقافي. وأودّ أن أشير إلى أنه من غير المقبول اتخاذ قرارات جذرية وبعيدة المدى وانفرادية في وقت يجري فيه الحوار الرامي إلى إيجاد حل، وأتوقع من أعضاء مجلس الأمن إدانة قرار بريشتينا في هذا الصدد.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش إلى كوسوفو وميتوهيا في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، مُنع من زيارة منطقة بانيا، وهي تقع في منطقة صربية محصورة، لأن سلطات بريشتينا غيرت قرارها الأولي في اللحظة الأخيرة، بصرف النظر عن رسالته الواضحة للسلام ودعوته إلى حل مستدام لكوسوفو وميتوهيا.

وكانت مداهمة قوات الشرطة الخاصة لخزان غازيفودا مثالاً صارخاً على الاستفزاز. وقد داهم ٦٠ من أفراد وحدات الدعم التشغيلي الإقليمية الخاصة، وهم يرتدون الأقنعة ويُشهرون البنادق ذات المواسير الطويلة، على خزان المياه والمحطة الكهرمائية في غازيفودا في شمال كوسوفو وميتوهيا لتمكين هاشم ثاتشي من القيام بزيارة. وأخشى أن الهدف الوحيد من ذاك العمل اللاعقلاني كان هو إثارة حفيظة الصرب في كوسوفو وميتوهيا وترويعهم، وليس للمرة الأولى. وأودّ أن أشير أيضاً إلى أن ذلك انتهاك واضح للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولاتفاق بروكسل.

وبوصفي النائب الأول لرئيس وزراء صربيا، فقد حضرت شخصياً، إلى جانب كاثرين أشتون وهاشم ثاتشي وألكسندر فوتشيتش، اجتماعاً لمنظمة حلف شمال الأطلسي في وقت توقيع اتفاق بروكسل عام ٢٠١٣، الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق على ألا يُسمح لأي قوة أمن من كوسوفو بالذهاب إلى الشمال، إلا إذا تم استيفاء شرطين: أولاً، إبلاغ القوة الأمنية الدولية في كوسوفو؛ وثانياً، موافقة ممثلي البلديات الصربية في شمال كوسوفو وميتوهيا. ولم يتحقق أي من هذين الشرطين.

ونرى أن ردود فعل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو والاتحاد الأوروبي لم تكن كافية، وهذا أقل ما يقال، وغير متوافقة مع دورهما وولايتهما. وقد تم تجنب التصعيد بفضل الهدوء السائد من جانبنا ورسائل رئيس صربيا وقيام الصرب بضبط الصرب النفس في شمال كوسوفو وميتوهيا، وأظهروا نضجاً على الرغم من انزعاجهم، ولم ينجروا للاستفزاز.

ومع ذلك، فإن الرسالة التي بعث بها حادث غازيفودا تشكل مصدر قلق خاص. إن لخزان المياه والمحطة الكهرمائية أهمية استراتيجية لدينا ولدى جانب بريشتينا على السواء، لكن بريشتينا ليست على استعداد لمناقشة المسائل التقنية. والمحاولة الأخيرة للتدخل في عمل شركة ''إليكترومريجا صربيا''، وهي شبكة صربيا لنقل الطاقة، واعتزام بريشتينا الاستحواذ على الهياكل الأساسية للطاقة في شمال كوسوفو وميتوهيا هي أيضاً مؤشرات في هذا الصدد. وأشير إلى أن الطاقة تشكل موضوعاً لحوار بروكسل وأننا قد أعربنا عن قلقنا في عدد من المناسبات حول الخطوات التي اتخذتها بريشتينا والتي تهدد استقرار الطاقة في المنطقة برمتها، على الرغم من عدم وفائها بالالتزام بتسجيل اثنتين من شركات الطاقة في شمال كوسوفو وميتوهيا.

وأودّ أن أقول إنه وفقاً لاتفاق بروكسل، يكتسي إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية أهمية. فما هو نوع الحوار الذي نتحدث عنه بعد ٢ ٠٠٠ يوم من التوقيع على اتفاق بروكسل والالتزامات تجاه الاتحاد الأوروبي الواردة فيه التي أخذتها بريشتينا على عاتقها، ولم يتم الوفاء بأي منها، بما في ذلك إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية؟ ينبغي أن تكون تلك الرابطة، بطبيعة الحال، الأساس لتشكيل شركات الطاقة المذكورة آنفاً ومواصلة المناقشة بشأن موضوع الطاقة.

وقد حدثت تطورات أخرى أيضاً في الفترتين السابقتين المشمولتين بالتقارير. وقد قررت سلطات بريشتينا بناء طريق يمرّ عبر المنطقة المحمية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني، الذي بُني في

القرن الرابع عشر والمدرج على قائمة اليونيسكو للتراث العالمي، وأُرسلتْ الجرافات إلى فنائه.

وكتب أحد الأشخاص كلمة ''داعش'' على بوابات الدير. وهذه هي الظروف التي يتعرض لها التراث الثقافي للصرب في كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلين الدوليين الذين منعوا هذه التصرفات المؤسفة من خلال تدخلهم في الوقت المناسب.

لقد تكرر الاعتداء على الصرب وممتلكاتهم، بما في ذلك ضد أناس كانوا في طريقهم لزيارة مقابر ذويهم، وكذلك على الأطفال في أحد الملاعب. وخلافا لتقرير الأمين العام (S/2018/981)، يسجل تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وقوع ١٧٣ حادثة تعرض لها أفراد من الطوائف غير الألبانية خلال في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه فقط، ويذكر أن العدد الإجمالي للحوادث ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا مقارنة بالأشهر الستة السابقة.

وهذه ليست سوى بعض الحوادث التي تهدد الأمن في كوسوفو وميتوهيا والتي تزيد الحالة المعقدة أصلا تعقيدا. وعلي أن أعترف بأنني لا أفهم كيف يمكن لأحد وصف هذه الحالة بأنها مستقرة. ربما تعني ''حالة مستقرة'' أن الصرب هدف مشروع، وأن شن هجمات عليهم أمر طبيعي، يحدث وسوف يحدث، وأنهم لا يستحقون الاهتمام أو الاستجابة.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن العديد من هذه الهجمات تستهدف المشردين داخليا والعائدين. فكيف لنا أن نتوقع ولو حتى إحراز القليل من التقدم في عملية عودة المشردين داخليا بينما لا نزال – في أوروبا في القرن الحادي والعشرين – نعترف بأن الحالة الأمنية ما برحت تشكل أكبر تحد حيث لا يزال العائدون يشكلون أهدافا لهجمات ذات دوافع عرقية؟ ومن بين العقبات التي يواجهها من يحاولون العودة إلى الوطن في هذه الأيام الاعتقالات التعسفية – أي اعتقال العائدين بتهم ملفقة – والاعتداءات والإصابات الجسدية، ورشق المؤمنين بالحجارة والاعتداء على القساوسة، وتدمير الممتلكات، ونقش عبارات مسيئة على الجدران، وتدنيس اللوحات التذكارية، والكراهية القومية والدينية، وتدمير المقابر، والاستفزازات، والتمييز المؤسسي، وانعدام سيادة القانون وعدم استقلالية القضاء، والإجراءات المطولة، وعدم توفير حماية كافية للأدلة والشهود، وعدم إنفاذ قرارات المحاكم، وغير ذلك من المظالم. ولا يشير آخر تقرير مقدم من الأمين العام إلى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين انتظروا – وفقا لتقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين –١٩ عاما لكنهم لا يزالون محرومين من التمتع بحقوقهم بسبب هذه الممارسات غير المقبولة.

ومن المؤكد تماما أن التأكيدات المتعلقة بالاستقرار يضعفها أيضا عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من كوسوفو، وهو ما أعرب الأمين العام عن القلق بشأنه أيضا في تقريره. والتقارير التي تفيد بأن إحدى المجموعات خططت لشن هجمات إرهابية في المناطق ذات الأغلبية الصربية وعلى قوة كوسوفو تثير بالغ القلق.

إن مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع هي من المواضيع الهامة والحساسة الأخرى. وتدين صربيا بشدة أعمال العنف المروعة هذه، وترى أنه يجب معاقبة جميع الجناة وتوفير الحماية والمساعدة المناسبة للضحايا. ولا يقلل عدد ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع من الأثر المروع لهذا العنف على كل ضحية على حدة، كما أن التكهنات بشأن الأعداد لا تفيد العدالة وتؤدي إلى التسييس وإبطاء عملية المصالحة في المجتمعات الخارجة من النزاع.

وتدل المعلومات الواردة في التقرير والتي تستند إلى بيانات لجنة التحقق من وضع ضحايا العنف الجنسي في كوسوفو والاعتراف به – والتي تفيد بأنه لم يتم قبول سوى ١٣٧ شكوى من أصل ٧٨٢– على الممارسة التي تتبعها بريشتينا منذ سنوات

طويلة والمتمثلة في تقديم أكاذيب أمام مجلس الأمن وطلب مساعدة منظمة الصحة العالمية باستمرار، رغم أن تلك الهيئة لا تملك أيا من هذه البيانات. وقد قدمتُ طلبات إلى منظمة الصحة العالمية، والتي أكدت أنه ليس لديها أي معلومات من هذا القبيل. وخلال هذه الجلسات التي يعقدها المجلس، سمعنا ادعاءات متكررة بوجود ٢٠ ٠٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنسي، وعلى أساسها بُذلت محاولات لوضع تسلسل هرمي للضحايا على أساس عرقي أو ديني أو غير ذلك. كما لو كان الأمر أن الضحايا الصرب أقل أهمية، وأن العنف الجنسي ضد المواطنين الصرب له ما يبرره ولا يستوجب العقاب.

وفي هذا المناخ من تبرير الجرائم المرتكبة ضد الصرب، لم تتورع ما تسمى بحكومة كوسوفو عن تسمية فاتمير ليماي رئيسا لفريق التفاوض في الحوار مع بلغراد. وبصفته قائد في جيش تحرير كوسوفو، قام ليماي – وفقا لشهادة الألبان أنفسهم – باغتصاب وقتل الأخوة مازريكو والشهود على الجريمة والمتواطئين فيها، وعدد من النساء الصربيات في قرية كليتشكا. هذا هو الرجل الذي تم إيفاده لرئاسة فريق التفاوض مع صربيا. وأكرر التأكيد على أن صربيا تعتقد أن هذه المسائل يجب أن تُعالج دون تسييس ومع احترام جميع الضحايا بلا استثناء، وبطبيعة الحال مع الاحتكام إلى الحقيقة والحقائق المتعلقة بجميع أطراف الحرب.

وفي هذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أشير إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والتي تتأهب لترك منصبها، والتي تحثه فيها على الشروع في إجراء استعراض استراتيجي للبعثة ووضع استراتيجية للخروج من كوسوفو. لقد سمعنا مرارا وتكرارا في هذه الجلسات أن البعثة أنجزت ولايتها وأنه لم تعد هناك حاجة إليها، في ضوء حقيقة أن ما تسمى كوسوفو أنشأت مؤسسات ديمقراطية وأنه يجري احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ولا بد لي مرة أخرى أن أطرح الأسئلة التالية على جميع من ساقوا هذه الحجج.

هل يقبلون بألا تنفذ المؤسسات الديمقراطية الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها؟ لقد تم التوقيع على اتفاق بروكسل، ولكنه لم يُنفذ من جانب بريشتينا. وهل يعتقدون أن الديمقراطية تتحقق عندما يتم إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع في البرلمان، كما شهدنا في بريشتينا لسنوات حتى الآن؟ وهل إصدار بريشتينا، من حين إلى آخر، عفوا عن مجرمين صادر بحقهم أحكام بتهمة ارتكاب أبشع الجرائم الجنائية، بما في ذلك أعضاء من جماعة درينيتسا، دليل على سيادة القانون؟ وهل يمكن قبول تخويف العائدين وشن هجمات على أفراد طوائف الأقليات والتمييز ضدهم على أساس يومي باعتباره أمرا طبيعيا؟ وهل تحقق المستوى المنشود لاحترام حقوق الإنسان بعودة ١,٩ في المائة فقط من المشردين داخليا؟ وهل هذا عدد كاف لتبرير التخلي عن عودة المزيد منهم؟ وهل يعني هذا أن طرد ٢٠٠ ٠٠٠ صربي قد أصبح أمرا منتهيا؟ وهل يُفترض ألا نذكر المسألة بعد ذلك؟ ما الذي حدث لأكثر من ١ ٥٠٠ من الصرب المفقودين؟ إننا نستمع باستمرار تلميحات كهذه من الأطراف الأخرى، كما لو كان الضحايا الصرب أقل أهمية.

وبالنسبة للبعض، تمثل هذه حقيقة غير مريحة ولكن لا يمكن إنكارها. وجميع الجالسين حول هذه الطاولة تقريبا يدعمون الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، حيث لا يمكن مقارنة الحالة العامة هناك بنظيرتها في كوسوفو وميتوهيا، وحيث يمكننا جميعا أن نتفق على أن أمن المواطنين هناك غير مهدد. فما هي الحاجة للوجود الدولي في البوسنة والهرسك وغيابه في كوسوفو وميتوهيا؟ ولماذا لم يقم بعض أعضاء المجلس بإثارة مسألة إنهاء الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، كما فعلوا فيما يتعلق بكوسوفو؟ يمكنني أن أُسلم بأن الحالة في كوسوفو مختلفة اختلافا كبيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩٩ أو عام ٢٠٠٩، ولكن البعثة أيضا تختلف عما كانت عليه في ذلك الوقت. غير أن الزعم بعدم وجود حاجة للبعثة وأنها استوفت الغرض منها

هو أبعد ما يكون عن الحقيقة. وبالنظر إلى أن هذا الجهاز مسؤول عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أسأل في هذه المناسبة ما إذا كان الأمين العام قد رد على السفيرة هيلي وماذا كان رده.

يعتقد بعض أعضاء المجلس أن مسألة وضع كوسوفو هي مسألة منتهية؛ وفي الوقت نفسه، يرى الكثيرون أن الأمر ليس كذلك. إذ تقوم العديد من الدول الآن بإعادة النظر في قرارها بالاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد، وحتى الآن غيرت ١٠ دول قراراتها. وألغت اعترافها أو علقته. وأدركت أنها لم تكن على علم كاف بالحالة ورأت أنه كان من الضروري إعطاء فرصة للحوار ويجب على الجميع احترام نتائج ذلك الحوار. وهذا العدد قد يشهد زيادة كبيرة وقد ينخفض عدد البلدان التي اعترفت باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد إلى أقل من نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أدينت القرارات بسحب ذلك الاعتراف من بريشتينا وبعض الدول، بينما لم ينظر في الاعتراضات التي قدمتها صربيا لكونها من الأعمال الاستفزازية. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لهذه الدول حشد بريشتينا من أجل اعترافات جديدة ممارسة مشروعة ولا يعد استفزازا. بالنسبة لها، الدعوات إلى عدم احترام السيادة والسلامة الإقليمية لدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة التي نستمع إليها من بعض البلدان – والتي أثق في أننا سنستمع إليها في جلسة اليوم لأنها دائما ما تطلق أثناء تواجدي – ستناشد صراحة البلدان الأخرى الاعتراف بكوسوفو. ماذا يعني ذلك؟ يمكنها أن تضغط على البلدان للاعتراف بكوسوفو، بينما لا يمكن لصربيا أن تدعو البلدان إلى سحب هذا الاعتراف. يبدو أن هناك خطأ كبيرا في ذلك المنطق.

وفي استجابة يائسة، رفعت بريشتينا الأسبوع الماضي التعريفات الجمركية على السلع الواردة من صربيا بمقدار ١٠ في المائة لمعاقبة بلدي على كيفية اضطلاعها بسياستها الخارجية. وقد قامت بذلك في انتهاك للقواعد والأنظمة الخاصة باتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي ترأسه حاليا، وأدانت هذا العمل بشدة جميع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وافقت صربيا على أن تشارك كوسوفو في المبادرة الإقليمية. طلب من صربيا ذلك، وفعلت، والآن كوسوفو لا تحترم اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي ترأسه. ومن المثير للاهتمام أن حتى هاشم ثاتشي نفسه لا يوافق على ذلك القرار الذي اتخذته سلطات بريشتينا. لذلك فإن السياسة ليست واضحة لي. هناك أخيار وأشرار في كوسوفو.

وبدلا من الحوار، تركز بريشتينا على المحاولات للانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية في اعتقاد خاطئ بأنها ستثبت بذلك كيانها كدولة رافضة قبول بأن تلك المحاولات تعطل أي حل على الإطلاق. بيد أن غياب أسس ما تتخذه من إجراءات وعدم اتساقها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي يؤدي إلى تسييس تلك المنظمات وانقسامها وتبديد غير ضروري للطاقة.

في ذلك الصدد، أود أن أقدم مثالا واضحا على ذلك: محاولات ما يسمى بكوسوفو للانضمام إلى عضوية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. والحجة التي تلجأ إليها بريشتينا في كثير من الأحيان هي أنها لا تستطيع التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لأنها ليست دولة عضواً فيها. وقد كشف ذلك التدليس التأكيد الوارد في تقرير الأمين العام الذي ننظر فيه اليوم، والذي ينص على أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل كفالة الاتصال بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وبموجب مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وبعثة الأمم المتحدة، استمر ذلك التعاون لأكثر من ١٥ عاما. وفي الحقيقة فإن حملة بريشتينا، بمساعدة وتحريض بعض الدول علنا، حيث تشارك بعض البلدان علنا في ممارسة الضغوط ودعوة بلدان أخرى للاعتراف بكوسوفو في المنظمات الدولية والتصويت تأييدا

لذلك، تسعى إلى تقديم ما يسمى بعضوية كوسوفو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على أنها مسألة تتعلق بالأمن ومكافحة الجريمة. وهذا أمر لا سند له وغير مقبول. من الواضح تماما أن الأمر ينطوي على أطماع سياسية. إن بريشتينا لا تود الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من أجل مكافحة الجريمة، بل لتقديم نفسها بوصفها بلدا مستقلا. ومن ناحية أخرى، لذلك نقول دائما إنه ينبغي لكل بلد أن يضع في الاعتبار أن تلك المسائل تستند إلى حقائق أصيلة. فهذه ليست بالمسائل المتخصصة؛ لم تكترث بريشتينا وسلمت أنصار غولن إلى تركيا خلال ٢٤ ساعة. لم يهمها حينها أنها لم تكن دولة عضوا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. إننا نتكلم عن محاولة كوسوفو إساءة استخدام تلك المنظمة في محاولة للالتفاف للحكم مسبقا على النتائج.

ربما تكون الظروف قد جعلت بياني يبدو قاتما وسلبيا. بيد أنني أود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن تعزيز تعددية الأطراف، أشار المراقب عن الاتحاد الأوروبي، من بين جملة أمور أخرى، إلى أننا قد تعلمنا أن السلام المستدام يتطلب دائما حلا سياسيا يجري التفاوض بشأنه (انظر S/PV.8395). ومن بين المسائل الأخرى، يناقش مجلس الأمن في كثير من الأحيان ذلك ويدعو البلدان الأخرى إلى التوصل أولا إلى حل فيما بينها بشأن المسائل الخارجية ثم تنظر بعدها البلدان الأخرى إلى الحالة. كما أذكر، دعا الرئيس أوباما أيضا جميع البلدان إلى عدم الاعتراف بفلسطين حتى تتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. لكن في حالة صربيا، قامت العديد من البلدان بالعكس. وصربيا تتفق مع ذلك وتسعى بإخلاص إلى التوصل إلى تسوية لمسألة كوسوفو وميتوهيا. إننا ملتزمون بالتوصل إلى حل مقبول للطرفين. لا يمكن إيجاد حل كهذا بدون إبرام اتفاق بين بلغراد وبريشتينا، كما لا يمكن تحقيقه بدون دعم مجلس الأمن.

وتحقيقا لهذه الغاية، أكرر دعوة مجلس الأمن إلى المساعدة في تلك العملية واغتنام الزخم اللازم للمضي قدما. إن الانقسامات داخل مجلس الأمن بشأن المسألة والمناقشات حول ما إذا كنا بحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أم لا، من الواضح أنها لا تساعد. وسنجد الإجابة عن إن كنا بحاجة إلى عقد جلسات لمجلس الأمن والبعثة بمجرد إيجاد حل مقبول للطرفين. وحتى ذلك الحين، هناك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي اتخذه هذا الجهاز والذي يتعين علينا جميعا الالتزام به. وستبذل صربيا من جانبها قصارى جهدها لمواصلة الحوار والتوصل إلى حل دائم يحترم مصالح الشعبين الصربي والألباني. فلنسع جاهدين للتوصل إلى حل توافقي من أجل المستقبل وإحلال سلام دائم بين الصرب والألبان ورفاه الصرب والألبان وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وحينما يحدث ذلك، لن تحتاج إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، أحيينا في الآونة الأخيرة الذكرى السنوية المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى والتي حاربت فيها صربيا إلى جانب الحلفاء. لقد دفعت صربيا ثمن الانتصار الكبير بسقوط العديد من الضحايا. ووفقا للبيانات الصادرة عن مؤتمر باريس للسلام لعام ١٩١٩، فقدت صربيا ٤٣٥ ٢٤٧ ١ شخصا. أي ٢٨ في المائة من سكانها و ٦٢ في المائة من سكانها الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٥ عاما. ومن بين القتلى، سقط ٠٠٠ ٨٤٥ مدني.

وقد كانت كل ضحية عاشرة تقريبا من ضحايا الحرب العالمية الأولى صربية. ولتكريم الضحايا الصرب في الحرب العالمية الأولى، اتخذ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، وودرو ويلسن، قراراً برفع العلم الصربي على البيت الأبيض وجميع المؤسسات الوطنية الأمريكية في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩١٨. ولم يتكرر اتخاذ قرار مماثل إلا مرة واحدة في تاريخ الولايات المتحدة، عندما قررت أن تفعل الشيء نفسه بشأن العلم الفرنسي بعد

ذلك ببضع سنوات. ولهذا السبب فإن السلام والاستقرار في المنطقة من أولويات صربيا، حتى لا يتم نسيان الضحايا أبداً، ولكي يتم تجنب حرب أخرى في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا في هذه القاعة اليوم لتمثيل أحدث الديمقراطيات عهدا في جنوب شرق أوروبا. نحن نجتمع هنا بعد أيام فقط من احتفالنا بالذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى. وكما ذكرتنا مؤخرا قصص بعض الشهود المتبقين بذلك الفصل المظلم من تاريخ البشرية، فقد تم دفع ثمن باهظ من أجل الحرية والسلام في قارتنا العجوز. كما تذكرنا آثار الحرب الكبرى بأن السلام لن يدوم ما لم تستكمله العدالة. وليس من قبيل المصادفة أنه قبل أن يهدأ غبار تلك الحرب الفظيعة، تعرضت قارتنا مرة أخرى لخطر ذي حجم لم يسبق له نظير تمثل الحرب العالمية الثانية، مما تسبب في وقوع خسائر مذهلة في الأرواح البشرية.

ولئن كانت دول منطقة غرب البلقان أطرافا في هذا النزاع، أحيانا، فكثيرا ما كنا ساحة للقتال - وهي مرحلة شهدت صداما بين المُثُل العليا واشتبكت فيها الدول وأزهقت الأرواح وانهارت الأحلام. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، قاد مسار الأحداث المؤسف للغاية منطقتنا وبلدي العزيز، كوسوفو، ليصبحا ساحة الحرب الأخيرة في القارة الأوروبية. وتلك حرب أتذكرها تماما. فقد كنت من بين مليون من ألبان كوسوفو الذين شردنا قسرا من بيوتنا كجزء من حملة التطهير العرقي التي نفذتها القوات العسكرية الصربية. وشُتت مليون لاجئ، واغتُصبت عشرون ألف امرأة، وقُتل عشرات الآلاف. ولا يزال الكثيرون في عداد المفقودين.

لا يمكن أن تلتئم جراح الحرب بسهولة، لا سيما عندما يواصل الجاني - الدولة الصربية - رفض تحمل المسؤولية عن أعماله. هل هناك من يعتقد بأن السلام في أوروبا كان من الممكن أن يتحقق لو لم يخضع للمساءلة من شن الحربين العالميتين الأولى والثانية عن ما حدث؟ هل بوسع أي أحد أن يزعم بجدية أنه كان من الممكن أن يمضي العالم قُدُما لو كان المحرضون على تلك الحربين قد أصروا على التكافؤ الأخلاقي؟ ولم يكن هناك تكافؤ أخلاقي في الحرب العالمية الأولى، أو في الحالة الثانية. ولا يوجد تكافؤ أخلاقي في حرب كوسوفو أيضا. وثمة ظالم ومظلوم، ونحن جميعا ندرك تماما من هو الظالم.

ومن المؤسف أن الرئيس الصربي لم يزر كوسوفو إلا في الآونة الأخيرة. وبدلا من استخدام الزيارة ليبعث رسائل السلام، مدح الرئيس الصربي ميلوسيفيتش - الشخص المسؤول عن التحريض على أفظع المآسي في أوروبا منذ الحربين العالميتين. غير أننا، نحن أهل كوسوفو نرفض نعرف بماضينا المؤلم وحده. وبدلا من ذلك، نختار أن نعرف أنفسنا بقدرتنا على بناء مستقبل أفضل. إننا لسنا ضحايا الأمس؛ بل نحن أبطال اليوم. إننا أمة ميليندا ماندي، ودستريا كراسنيكي وجميع الشابات اللائي ارتقين بكوسوفو إلى أعلى منصات التتويج في الألعاب الأولمبية بالاعتماد على قدراتهن فحسب.

نحن أمة الشباب الذين يرفضون قبول الفشل، والذين عندما تتاح لهم فرصة الأداء يرتقون بالمعايير بالنسبة لأي شخص آخر. نحن جمهورية حديثة العهد اعترفت بها غالبية الدول الحرة في العالم. ونحن مصممون على رفض كل محاولة يائسة من جارتنا الشمالية لإزالة ما حققناه من إنجازات، ولا نلين إزاء ذاك. وأن حاولوا فإنهم بلا شك سيخفقون.

إن كوسوفو كيان قائم بذاته ولرئيس كوسوفو الحق المشروع في زيارة أي جزء من أجزاء كوسوفو دون طلب إذن من أي كان. ولم يكن هناك أي حادث في اليوم حيث زار الرئيس ثاتشي بحيرة أوجمان. وكما أكدت قوة كوسوفو، فقد وقع الحادث، للأسف، في اليوم التالي، عندما شنت هياكل صربية موازية من الشمال

هجوما بقنبلة على مالك بار صربي قدم فناجين من القهوة للرئيس وفريقه.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي التي أعادت تأكيد اعترافها باستقلال كوسوفو وسيادتها. باسم شعب كوسوفو، أود أيضا، بكل تواضع، أن أعرب عن امتناننا لكل الوفود الجالسة حول هذه الطاولة على كل ما قاموا به من أجل شعب كوسوفو. فالعشرات مما أدلي به من بيانات وما اتُخذ من قرارات في هذه القاعة جعلت كوسوفو مكانا أفضل، وكان المجلس صوتنا في أحلك ساعة من عَوَزنا.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن العالم قد تغير منذ ذلك الحين. وتغيّرت كوسوفو. ولم نعد في عام ١٩٩٩؛ إنه عام ٢٠١٨. لقد مضت كوسوفو قدما، وقد تأخر المجلس أكثر مما ينبغي في الحذو نفس الحذو بشأن مسألة كوسوفو. ولم تعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعثة لحفظ السلام، وهي بالتأكيد ليست بعثة إدارية. وأكثر مثال توضيحي للنقطة التي أحاول أن أشرحها وأنقلها هو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) نفسها. وأحث أعضاء المجلس على العودة إليه وقراءته مرة أخرى. إقراؤه، وسيُذهل المجلس باكتشافه أنه يشير إلى واقع بديل، وعالم اندثرت منذ زمن طويل. والكوسوفيون كشعب يتلقون المساعدة من الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يمكن استخدام موارد المنظمة على نحو أفضل بكثير في تقديم حلول لمشاكل وأزمات مقلقة أكثر في جميع أنحاء العالم.

وفيما يخص كوسوفو، أناشد المجلس أن يستأنس بحكم محكمة العدل الدولية، الذي، أود أن أضيف، لم يكتب إلا بناء على طلب صربيا نفسها.

إن الحكم دقيق ولا غموض فيه. فهو يؤكد أن كوسوفو لم تنتهك أي قانون دولي حينما أعلنت استقلالها قبل عقد من الزمان. وتلك الحقائق والوقائع لا جدال فيها ولا رجعة فيها. وهي لن تتغير الآن أو في أي وقت آخر. إن كوسوفو مستقلة، وهي موجودة لتبقى الآن وإلى الأبد.

وهذه الاجتماعات لا تساعد على إحلال السلام. وهذه الاجتماعات لا تساعد على إقامة الحوار. وللأسف، فإن هذه القاعة يساء استخدامها. ويجري تحويلها إلى مسرح ومنبر لتحريض جماهيرنا المحلية بالذات. ويجري استخدامها وإساءة استخدامها من أجل جماهيرنا المحلية بالذات، وينبغي ألا نسمح بذلك.

لقد شهدت كوسوفو عملية نمو مؤلمة أصبحت من خلالها تدرك أن الاستقلال ليس كافيا بحد ذاته. ولئن كنا نسعد ونعتز اعتزازا هائلا بالإنجازات الفردية لأبطالنا في الألعاب الرياضية والفنون والعلوم، فإن على مؤسساتنا أن تقطع شوطا طويلا من أجل تحقيق الآمال المشروعة للشعب كوسوفو. وعلى حكومة بلدنا أن تفعل المزيد لتوفير التعليم العالي الجودة، وتحسين الرفاه وإيجاد المزيد من الفرص لشعبها. ويجب عليها أيضا أن تبذل جهدا إضافيا في مكافحة الفساد، والمحسوبية، وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تعاني منها جمهوريتنا الفتية.

ومع ذلك، وبالرغم من أن علينا أن نخوض بعض المعارك على الصعيد الداخلي، فإننا لن نتمكن من مواجهة التحديات الأخرى إلا إذا اندمجنا تماما في المجتمع العالمي. ولا يمكن أن يتوقع من كوسوفو أن تكافح الجريمة العابرة للحدود الوطنية على نحو فعال إذا لم تكن طرفا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ولا يمكن لكوسوفو أن تصبح، وينبغي ألا تصبح، بمثابة ثقب أسود في وسط القارة الأوروبية. ونحن على استعداد وراغبون ليس في جعل كوسوفو وحدها، بل منطقتنا بأسرها وأوروبا ككل، أكثر أمانا لسكانها. إن قوة شرطة كوسوفو – وهنا ينبغي للأمم المتحدة أن تشعر بالفخر لأنها ساعدتنا على إنشائها، قبل ١٩ عاما – تستوفي جميع المعايير التي يمكن تصورها لشريك موثوق في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وقد

ساعدت بالفعل على إحباط مخططات إرهابية دولية والحد من أنشطة الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف. كما أنها وقعت على أكثر من ٨٠ اتفاقا ثنائيا للتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون النظيرة في جميع أرجاء العالم.

ومع ذلك، ولكي تصبح قوة شرطة كوسوفو مساهما ملائما في الأمن الإقليمي والعالمي، يجب أن تصبح عضوا في الإنتربول. فذلك ما يعنيه الانضمام إلى عضوية الإنتربول. وبصراحة، لا أعلم كيف يمكن لهذه النتيجة أن تكون خسارة لجارتنا. إنني حقاً لا أعلم. فالمسألة ليست لعبة محصلتها صفر؛ بل الأمر على العكس تماما، في الواقع. وفي هذا اليوم والعصر، فإن ما ينم عن عدم المسؤولية الادعاء بأن دولنا لا تتأثر بشدة بما يحدث خارج حدودنا. وينبغي أن نعتبر ترابطنا المتزايد سببا لزيادة التعاون. وحقيقة الأمر أن من يعرقلون انضمام كوسوفو إلى الإنتربول يساعدون ضمنا على ارتكاب الجريمة المنظمة. ومن الواضح أن الأطراف الوحيدة التي تستفيد من إبقاء كوسوفو خارج الإنتربول هم المجرمون وعصابات المخدرات والإرهابيون. والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل نريد حقا أن نكون في تلك القائمة؟

وينطبق المبدأ نفسه على إنشاء القوات المسلحة لكوسوفو. وأولا وقبل كل شيء، لا بد أن أؤكد على أن كوسوفو لم تنخرط في بناء جيش بقصد التهديد بالحرب أو غزو أي أرض. فذلك ليس أمر نفعله. إننا نقوم فعليا بتحويل ولاية قواتنا الأمنية القائمة من أجل جعلها متوافقة مع المساهمة في الأمن الإقليمي والعالمي بأقصى حدود إمكاناتها. لقد تفوق جنودنا وضباطنا في كل منافسة دولية شاركوا فيها، وأثبتوا أنهم على استعداد لرد الجميل. وعلاوة على ذلك، نحن فخورون بأن لدينا ثانية أكثر القوات الأمنية تنوعا مقارنة بجميع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن في كوسوفو ننظر إلى تنوعنا باعتباره مصدر قوة. وهي صفة نعتز بها ونود المحافظة عليها. ولذلك فإن من دواعي القلق أن نرى الأفراد الصرب في قوة أمن كوسوفو يتعرضون لحملات تخويف شديدة، وهو أمر لا يقتصر على أفراد القوة أنفسهم بل يؤثر على أسرهم أيضا. إن الدولة الصربية ووكلاءها لم يدخروا أي جهد في سعيهم لوقف عملية تحويل قوة أمن كوسوفو.

ولكنني أود أن أكون واضحا: لا توجد أي دولة أخرى غير كوسوفو، ولا مواطنين آخرين غير مواطني كوسوفو لديهم حق الاعتراض على إنشاء قواتنا المسلحة. إن المسألة تتعلق بقرار سيادي، وهو قرار ستتخذه كوسوفو قريبا. ومرة أخرى، أود أن أكون صريحا تماما: إن المسألة ليست أمرا سنجري بشأنه حوارا مع صربيا إطلاقا. وأيضا وكما يدرك المجلس جيدا، فإن القرار ليس بأي حال من الأحوال انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي حين نتناول موضوع الحوار، فإنني أرى أن من الضروري أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن حكومة كوسوفو، على أن بلدنا لا يزال ملتزما بالوفاء بجميع الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها في بروكسل مع صربيا. ولكن، كما يفيد القول المأثور، يلزم شريكين للرقص، وصربيا لا تفي بالتزاماتها في هذا الشأن. إنها أخفقت باستمرار تقريبا في إنجاز أي شيء اتفقنا عليه، من تجاهلها لاتفاق الطاقة، التي تكلف كوسوفو ملايين سنويا، إلى عدم رغبتها في الاعتراف بالدبلوماسيين الكوسوفيين، والعديد من المسائل الأخرى التي تعوق التفاعلات العادية للمواطنين في كلا بلدينا. وفضلا عن ذلك، فإن صربيا تنتهك انتهاكا عنيفا اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى مع كوسوفو، وتغرق منتجاتها من أجل زعزعة استقرار أسواقنا. وبناء على ذلك، كان من غير الممكن تفادي فرض كوسوفو تعريفة نسبتها ١٠ في المائة على المنتجات الصربية. فهو تدبير معقول من الناحية الاقتصادية والسياسية. لقد أرسل وزير التجارة والصناعة في بلدنا عشرات الرسائل إلى نظرائه في البوسنة والهرسك وفي صربيا، وهي رسائل لم يتم الرد عليها إطلاقا.

وذلك بطبيعة الحال يعود بنا إلى ضرورة الحوار مع صربيا. إننا جميعا متفقون على أن الحوار هو السبيل الوحيد لمضي بلدينا

قدما. ومع ذلك، من الأهمية بمكان لنا أيضا أن نتفق على ماهية ذلك الحوار، وما لا يمكن أن يكون موضوعه إطلاقا. إن ذلك الحوار ليس لمناقشة حق كوسوفو في الوجود بوصفها دولة حرة تحت الشمس؛ بل يتعلق بشكل رئيسي وحصري بتحقيق السلام والمصالحة والاعتراف المتبادل. وعلى هذا النحو، لن يكون للحوار معنى ولن يحقق نتائج إلا إذا قرنا أن نتكلم بجدية مع جماهيرنا المحلية عن العملية الجارية في بروكسل.

وفضلاً عن الاتفاقات والوثائق الموقعة، من الضروري أن يبدأ جيراننا معاملتنا بوصفنا بشرا، على قدم المساواة في كل شيء، ونتمتع بنفس الحقوق والحريات غير القابلة للتصرف.

إن الحوار هام جدا، ولكننا أصحاب القرار في بريشتينا. ونحن الذين نقرر من يتولى تمثيلنا، وليس الناس في بلغراد. وإننا فخورون بأننا نمثل الجيل الذي حارب سلوبودان ميلوسيفيتش. وقد أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في لاهاي، حكماً ببراءة فاتمير ليماي مرتين. وبإمكاننا، في كوسوفو، أن نتأمل ماضينا بكل هدوء دون أن نخجل منه.

قبل شهرين فقط، تعرض شاب من كوسوفو يبلغ من العمر ١٨عاماً للضرب ونُقل إلى المستشفى في صربيا لأن أحدهم في شوارع صربيا سمعه يتحدث باللغة الألبانية على الهاتف. ومن حسن الحظ أنه نجا في تلك المرة. ومنذ وقت غير بعيد، أوشك رضيع، طفل صغير، على الهلاك لأن موظفي مراقبة الحركة الجوية الصربية رفضوا منح الإذن لطائرة، كان من المفترض أن تحط في بريشتينا، باستخدام المجال الجوي لصربيا. هلاّ سمحتم لي بلحظة وفكرتكم في الأمر – مسؤولو مراقبة الحركة الجوية الصربية رفضوا منح طائرة إذنا باستخدام المجال الجوي لأنها كانت متجهة إلى بريشتينا، حتى ولو كان ذلك من الممكن أن يؤدي إلى إنقاذ حياة طفل رضيع. إن هذا السلوك يتجاوز حدود الفهم. وفي حالة أخرى، تعرضت عشرات الحافلات التي كانت تقلّ أشخاصا من ألبان كوسوفو للرمي بالحجارة لدى مرورها عبر صربيا لأن وجهتها كانت كوسوفو. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الفنانون والعلماء من أبناء كوسوفو الممنوع أساسا من دخول صربيا، على الرغم من أن الغرض من سفرهم إلى بلغراد هو النهوض بالسلام والحوار. وتتجاوز هذه المسائل الجانب السياسي. بيد أنها ضارة للغاية عندما تكون الدولة متواطئة. لقد كاد رضيع بريء أن يموت في الجو في أيلول/سبتمبر بسبب رفض السلطات الصربية الموافقة على طلب بسيط قدمته شركة طيران دولية.

يمكننا أن نتفق أو نختلف بشأن تهم عديدة وشتّى، ولكن لا يمكننا أن نناقش المساومة على حياة بشرية، ولن نفعل. فليس ثمة أي ظرف يمكن أن يبرر أن يصبح ذلك المفهوم المروع موضع تفاوض. وفي الواقع، من المخجل أن يلجأ بلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي لاستخدام هذه الأدوات الدنيئة لتسجيل موقف سياسي. ولا يمكن أن يكون أي اتفاق بين الدول مُجدياً ومستداماً إلا إذا تمّ بين أشخاص يعملون على زيادة توطيد أركان السلام وتحسين مستويات المعيشة لأولئك المعنيين – لا إن كان يُفضي إلى عكس ذلك. ربما تكون هناك شكوك تساور جيراننا الشماليين. ومع ذلك، فإننا في كوسوفو نعلم بالضبط موقفنا ووجهتنا وانتماءنا – إنها أوروبا. ويذكرنا بذلك كل يوم صحفيونا الذين يتسمون بالشجاعة والإقدام ويعملون بلا كلل لإخضاع ساستنا للمساءلة. ويذكرنا بذلك دائما رياضيونا من الجنسين، وعلى وجه الخصوص النساء منهم، الذين يتحدون الصعاب ويعودون إلى وطنهم حاملين ميداليات ذهبية. ويذكرنا بذلك شبابنا المفعم بالحياة، الذين يتفوقون في مجال العلم والتكنولوجيا ويستكشفون آفاقا جديدة ويجربون ابتكارات رائدة للتوصل إلى إجابات على أسئلة المستقبل.

ويذكرنا بذلك نساء يتحلّيْنَ بالشجاعة مثل فاسفيه كراسنيكي. لم تكن فاسفيه تتعدى سن الـ ١٦ حين انتزعها أفراد القوات المسلحة الصربية من أحضان والدتها في ربيع عام ١٩٩٩. وقد تعرضت للاغتصاب. ولم يقتلوها لأنهم، كما

أفادت في شهادتها، أخبروها صراحة قائلين: ''ستكون معاناتك أمرّ بكثير إذا أبقيناك على قيد الحياة''. لم يكونوا ليتخيلوا أن فاسفيه ستكبر لتصبح امرأة مدهشة، وأماً لبنتين جميلتين، وأنها بعد مرور عقدين من الزمن تقريبا، ستعود إلى وطنها أقوى وأشجع من أي وقت مضى لتلقننا جميعاً درسا في العدالة. إنه درس في العدالة التي حُرمت منها ذات مرة. ودرس في المثابرة – وعدم الاستسلام أبدا. وعلى الرغم من كل الجهود الرامية إلى جعل فاسفيه ضحية، فإنها ليست ضحية. بل هي بطلة. والأبطال من أمثالها يرسمون ملامح بلدي. ولا تزال الدروس التي استخلصناها من الحرب حاضرة في أذهاننا، إذ تُذكرنا بأن التقدم يجب ألا يُؤخذ على أنه أمر مسلم به. لقد شهدت كوسوفو أسوأ جوانب الجنس البشري. فنحن نعيش في ظل غياب تحقيق العدالة للقتلى والجرحى ومن تعرضوا للاغتصاب وللمفقودين. والندم وحده لا يمكن أن يحقق العدالة لمن عانوا هذه المعاناة. ونعتقد أن كل عمل من أعمال العدوان والإرهاب والقسوة والظلم يجب أن تكون له تداعيات، لأن الكراهية ينبغي ألا تسود أبداً.

وبوصفنا من أبناء كوسوفو، تقع على عاتقنا مسؤولية الاضطلاع بأفضل من ذلك. وقد عقدنا العزم على تخليد ذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم من خلال كفالة ألاّ تذهب تضحيتهم سدى. لقد كانت ذكراهم وقودا لعملية تحولنا وعززت إحساسنا بالهدف. وألهموا التزامنا الجماعي بتحقيق أحلام من سقطوا، وجهودنا الدؤوبة سعياً إلى بناء مستقبل يعمّه السلام والازدهار الدائمان. ونعلم أنه ليس من السهل تحقيق تلك المثل العليا، ولكنها جديرة بأن نناضل من أجلها. ومهما كانت الصعاب شاقة ومهما بدت التحديات هائلة، فليكن الجميع متأكدين من أن كوسوفو لن تستسلم أبدا. إننا جمهورية فتية، بعيدة عن الكمال، ولكنها لن تتوقف أيضا عن السعي إلى أن تصبح أفضل لصالح جميع مواطنيها، بصرف النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية. لأن ذلك هو السبيل الذي سيمكننا من الوفاء بوعدنا لأطفالنا. وهذه هي كوسوفو التي نكافح من أجلها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على المعلومات المستكملة الشاملة التي قدمها بشأن الفترة المشمولة بالتقرير استنادا إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/981).

تقتضي الحالة الراهنة في كوسوفو من مجلس الأمن اهتماما متواصلاً بوصفها مسألة مدرجة في جدول أعماله الحالي. وينبغي أن تكون أولويتنا في هذا الصدد مواصلة تعزيز الحوار بين الطرفين، فضلاً عن اتخاذ تدابير لبناء الثقة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات الإقليمية ذات الصلة للحفاظ على الأمن والتنمية الشاملين والمستدامين في كوسوفو. وفي هذا الصدد، تؤيد أستانا مبادرات المجتمع العالمي وجهوده المتضافرة، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى التوصل إلى شروط يقبلها الطرفان لتسوية الحالة في كوسوفو.

ننا نرى أنه من المهم بالنسبة للأطراف الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا، بفضل وساطة المنظمات الدولية. وتشيد كازاخستان بالخطوات التي اتخذتها بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، لمواصلة الحوار من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات ذات الطابع التقني في بروكسل. ونحيط علما بإيجابية باجتماع كلا الزعيمين شخصيا في بروكسل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الوقت نفسه، وإذ نحيط علما بحادث ٢٩ أيلول/سبتمبر المتعلق بخزان غزفود، نعتقد اعتقادا راسخا أنه يتعين على الطرفين تجنب أي خطوات تؤدي إلى ظهور المزيد من التوترات وعدم الاستقرار. وترى كازاخستان أيضا أنه من الأهمية بمكان دراسة مسألة ترسيم الحدود دراسة شاملة، والتي أعاد طرحها كلا الزعيمين في إطار جهودهما المتواصلة للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات، حيث يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على السلام والاستقرار الحاليين في المنطقة.

ولا تزال ثمة عدد من المسائل الحساسة التي لم يتم حلها، مثل انعدام الثقة بين الطوائف، واستمرار فقدان عدد كبير من الأشخاص. ومن الأهمية بمكان كذلك حماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك الروما والأشكالي، والتراث الثقافي والتنوع الثقافي في كوسوفو. ولهذه الغاية، تدعو كازاخستان كلا الطرفين إلى تعزيز إرادتهما السياسية لزيادة تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وبدون إهمال أهمية التسوية السياسية للحالة في كوسوفو، نعتبر أنها مفيدة لمعالجة هذه المسألة من خلال العلاقة بين الأمن والتنمية التي تؤدي إلى تحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي مستدام في كوسوفو. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، وتقديم الدعم الكامل والوصول إلى الشباب من جميع الأعراق إلى التعليم وتنمية المهارات لتحقيق كامل إمكاناتهم، حيث أن الشباب هم أحد المحددات الرئيسية لمنع نشوب الصراعات ومحرك حيوي لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة لتعزيز المساواة والتمكين بين الجنسين. ويرحب وفد بلدنا بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة كاملة من فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني، التي تعمل في مجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة في كوسوفو. ونحيط علما بالعمل الإيجابي الذي تقوم به البعثة بشأن مسألة اللاجئين والمشردين العائدين، إلى جانب إعادة توطينهم. ونحن ندعو إلى تعزيز العمل الدولي في هذا الشأن.

ونؤمن بأنه لن يتحقق السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم، إلا إذا استمرت الأطراف في الوفاء بالتزامها بروح الاحترام المتبادل والتفاهم والتوفيق. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا بأنه يمكن تحقيق السلام والاستقرار طويلي الأجل في كوسوفو إذا طبق الطرفان الاتفاقات المبرمة بينهما، مع التركيز على تعزيز الحوار والثقة المتبادلين والتفاهم والاحترام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى كل العمل الجيد الذي يواصل هو وفريقه القيام به في كوسوفو والمنطقة. كما أرحب بمعالي وزير خارجية صربيا وسعادة سفيرة كوسوفو في واشنطن العاصمة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونسلم بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في تحقيق الاستقرار والمصالحة بعد انتهاء الصراع. لقد تغيرت الحالة في كوسوفو بشكل كبير منذ إنشاء البعثة قبل عقدين من الزمن. ونعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى استخدام موارده بفعالية. ويلزم إعادة تركيز جهود البعثة على تكييف الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة بشكل كامل مع الحالة الميدانية. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد المملكة المتحدة وتتطلع إلى إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. وأود أن أذكر للأعضاء أن الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإقليمية الأخرى يعملون بشكل كبير في كوسوفو وفي المنطقة. إن دور الاتحاد الأوروبي حيوي لتمكين إحلال السلام الحقيقي والأمن والاستقرار على الأرض.

ومع أخذ المجلس وأولوياته بعين الاعتبار، فإننا نرحب بتخفيض تواتر عقد المناقشات المتعلقة بالبعثة. وخص وزير الخارجية بلدي، لذلك، سأخصص بضع دقائق موجزة للرد عليه. من المهم أن تعكس حلقة النقاش في المجلس الواقع الميداني. لقد اتفقنا جميعا على ذلك في الوقت الذي اتخذنا فيه القرار. ومن المهم أيضا أن تعكس دورات الإبلاغ للأمين العام تواتر مناقشة المجلس. ولكن فيما يخص النقاط المحددة التي تناولها وزير الخارجية، فقد عرضنا أربعة خيارات للتوصل إلى اتفاق مع بلده، ورُفضت جميع الخيارات الأربعة. كما أوضحنا تماما أننا سنعقد جلسة بشأن كوسوفو في مجلس الأمن إذا جرى تحقيق تقدم بشأن التطبيع. لكن للأسف، لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بتطبيع العلاقات. بدلاً من ذلك، يؤسفني أن أقول إن الحكومة الصربية قامت بتنظيم احتجاج خارج سفارتنا في بلغراد، وتلك هي ببساطة طريقة غير مقبولة في العلاقات الدبلوماسية.

وإذ نفكر في التقدم الذي أحرزته كوسوفو منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩، هناك مثال على مدى تقدم كوسوفو الذي أود الإشارة إليه ويتعلق بشرطة كوسوفو. إن شرطة كوسوفو مؤسسة مهنية اضطلعت منذ إنشائها في عام ١٩٩٩ بمسؤولية كفالة الحفاظ على سيادة القانون على المدى الطويل. وضباطها مدربون تدريبا جيدا وهم حريصون على التعاون دوليا في جهودنا المشتركة لمكافحة الجريمة والجريمة المنظمة والإرهاب.

وتأمل المملكة المتحدة في أن تصوت شرطة كوسوفو في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، خلال جلستها العامة التي ستعقدها الأسبوع المقبل. ونحث الأعضاء الآخرين على دعم ترشيح شرطة كوسوفو. وهنا لا يتعلق الأمر بتسجيل نقاط سياسية، بل يتعلق بأمننا الجماعي وبمكافحة الجريمة المنظمة. ومن شأن انضمام كوسوفو تيسير تقاسم المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون في غرب البلقان وخارجها، ومن شأن ذلك تعزيز استقرارنا جميعا، بما في ذلك صربيا. لقد حان الوقت لأن نوقف المجرمين المنظمين العابرين للحدود الذين يتعاونون بشكل أفضل من مصالح شرطتنا.

وأود فقط إضافة أنني عرفت أوليفر إيفانوفيتش واعتبرته صديقا. ونأمل أيضاً في تقديم قاتليه إلى العدالة. لقد عمل أوليفر بلا كلل في محاولة لتطبيع وضع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وأعتقد أن أكبر تقدير يمكن أن يعبر عنه البلدان لأوليفر سيتمثل في مواصلة عمله بدون شروط.

ولا نزال نشجع كلا من صربيا وكوسوفو على إحراز تقدم في اتجاه التوصل إلى حل دائم من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. إننا نتفق مع كلا المتكلمين على أن التقدم في الحوار أمر حيوي لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار في البلدين وفي المنطقة. ولكنني آسف لأن أقول إن هذه ليست الطريقة التي يجب من خلالها ممارسة الحوار. ونود أن نرى إحراز المزيد من التقدم وبوتيرة أسرع، ونود أن يراعي الجانبان على الدوام أن تهدف أي مقترحات إلى تعزيز الاستقرار الميداني بشكل فعلي، وضمان سلامة وأمن جميع مواطنيهما.

لقد عقدنا عددا من جولات الحوار في الماضي. وجرت خلال هذا القرن وحده محاولة في عام ٢٠٠٦ تحت رعاية الأمم المتحدة، لحل مشكلة الوضع التي أوصت بأن تكون كوسوفو مستقلة وتم وقفها. وكانت هناك محاولة في عام ٢٠٠٧ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتحقيق نفس الغاية، وتم أيضا وقفها. والآن لدينا حوار يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره. ولا أستطيع إلا أن أؤكد بقوة مدى أهمية أن يحقق هذا الحوار تقدما حقيقيا إذا أرادت المنطقة، ولا سيما كوسوفو وصربيا، تحقيق الرخاء والأمن والاستقرار.

لقد انتخب شعبا كوسوفو وصربيا قادتهم لتمثيل مصالحهم على أفضل وجه. ونحن نحض أولئك القادة على القيام بذلك. فالأعمال والتصريحات الاستفزازية من كلا الجانبين غير مفيدة

بالمرة ومثيرة للعداء وينبغي وقفها. إنها تتعارض مع روح التطبيع وهي ببساطة تجعل التوصل إلى أرضية مشتركة أكثر صعوبة. ونحن نعتقد أن كلا البلدين الآن بحاجة إلى التركيز على اتفاق مستدام وقابل للتنفيذ لتطبيع العلاقات، من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعزز الأمن ويعود بالفائدة على الناس العاديين في كلا البلدين. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم ذلك الاتفاق.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم، ونشاطره المخاوف الخطيرة التي أعرب عنها بشأن الحالة في كوسوفو. لقد أنصتنا باهتمام، مرة أخرى، إلى السيدة فلورا تشيتاكو. ونشكر الممثل الخاص ظاهر تانين وفريقه على عملهم وعلى إحاطته الإعلامية الموضوعية عن أنشطة البعثة، التي تبين أن المشاكل الخطيرة والعميقة الجذور في كوسوفو مستمرة وتتطلب حلولا عاجلة ورقابة من المجتمع الدولي.

لا تبهرنا الصورة المشرقة التي ما زال يرسمها البعض في هذه القاعة الجلسة تلو الجلسة. وقد اضطررنا إلى استنتاج أن الحوار الذي يتوسط فيه الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا غارق في أزمة مفاهيمية عميقة، كما يؤكد ذلك الافتقار إلى تحقيق نتائج ملموسة للاتصالات بين الطرفين. فلم يحرز حتى الآن أي تقدم نحو الهدف الطموح المعلن المتمثل في صياغة اتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات. ويتمثل العيب في أنه لا يجري تنفيذ الاتفاق الرئيس الذي تم التوصل إليه في السابق بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. هذه هي السنة السادسة منذ التوقيع على الوثيقة، ولكن بريشتينا ظلت تخرب العملية بينما ظل الجانب الصربي متمسكا باستمرار بالتزاماته. ومن الأمثلة على ذلك، دمج القضاة والمدعين العامين الصرب في نظام العدالة في كوسوفو وإدماج ضباط الشرطة الصرب في شمال الإقليم في هيكل عموم كوسوفو وتخصيص رمز اتصال إقليمي لكوسوفو.

ونشير إلى الموقف البناء الذي اتخذته بلغراد وجهود الجانب الصربي لإيجاد حلول مقبولة للطرفين. غير أنه يبدو أن بريشتينا تأمل في أن تعترف صربيا بما يسمى باستقلال كوسوفو تحت ضغوط من الخارج. وعلاوة على ذلك، جاء ردها على المقترحات التوفيقية المقدمة مؤخرا من القيادة الصربية في شكل مطالبة زعماء ألبان كوسوفو بشكل انفرادي بمناطق واسعة من جنوب صربيا. ونود أن نشير إلى أن بريشتينا تقوم بتحركات استفزازية مرارا وتكرارا بمجرد ما تلوح إمكانية استئناف عملية التفاوض. وآخر مثال على ذلك هو فرض سلطات ألبان كوسوفو مؤخرا رسوما جمركية نسبتها ١٠ في المائة على السلع الواردة من صربيا في تحد لاتفاقات قائمة، بما في ذلك في سياق اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا. وعلاوة على ذلك، تم تحقيق ذلك من خلال استغلال بريشتينا لوظيفتها كرئيس للاتفاق، الذي لا تشارك فيه إلا بطريقة غير مباشرة، عن طريق البعثة، كما ينص على ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشكل صارم.

إن الحالة في كوسوفو تبعث على القلق العميق. ففي أيلول/سبتمبر وحده، تأرجحت المقاطعة على حافة الانزلاق مجددا إلى النزاع مرتين. وكان يمكن أن يكون لذلك عواقب وخيمة على منطقة البلقان بأسرها. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ ألبان كوسوفو إجراءات عدوانية بمحاولة منع مرور رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش إلى قرية آهلة بالسكان الصرب في شمال كوسوفو، بينما في ٢٩ أيلول/سبتمبر، زار من يسمى برئيس كوسوفو، هاشم ثاتشي، خزان غازيفودي من دون اتفاق مسبق مع الزعماء الصرب في بلدية زوبين بوتوك. ولم تكن تلك سوى أعمال استفزازية فاقمت من المستوى المتدني جدا للثقة في المنطقة.

وقد شعرنا بخيبة أمل لسلبية الهياكل الدولية المختلفة ذات الصلة، ولا سيما قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)،

وهي المسؤولة بشكل مباشر عن صون السلام والأمن في الإقليم. ونود أن نشير كذلك إلى أن توغل الكوسوفيين المسلحين في شمال المنطقة كان انتهاكا مباشرا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بمشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. إننا نشعر بالقلق إزاء جهود بريشتينا الرامية إلى تحويل قوات أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة كاملة بدعم من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي المشاركة في قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وقد قمنا مرارا وتكرارا بلفت انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن هذه الخروقات الصغيرة تشكل انتهاكات مباشرة صارخة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ينص على أن يكون الوجود الوحيد المسموح به في كوسوفو هو لوحدات متعددة الجنسيات خاضعة للمراقبة الدولية. وقد أخذت سلطات ألبان كوسوفو تعلن بالفعل عن نشر حامية لجيش مستقبلي في شمال كوسوفو، الأمر الذي يشكل طريقا مباشرا إلى النزاع. إننا نحث كلا من بريشتينا والجهات الدولية التي ترعاها على التوقف قبل فوات الأوان.

وتظل العودة البطيئة للاجئين والمشردين داخليا إلى المنطقة غير مرضية. والهجمات اليومية على منازل وممتلكات صرب كوسوفو وحالات الإضرام المتعمد للنيران وإحداث الأضرار المادية وأعمال التخريب ما زالت جارية. وثمة حاجة إلى إيلاء العناية الواجبة بصفة خاصة لضمان توفير حماية يعول عليها للهياكل الأرثوذكسية في كوسوفو. وما زال الكوسوفيون يستولون على ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، ولم تعد كنيسة القديس يوحنا المعمدان وكنيسة القديسة باراسكيفي باتيستا، على وجه الخصوص، مدرجتين في سجل الأراضي المحلي بوصفهما من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وقد جرت محاولات لأعمال بناء غير مشروع في مناطق تقع ضمن حماية اليونسكو بالقرب من كنائس وأديرة. يجب على الوجود الدولي في كوسوفو، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أن يبقي الحالة في هذه المنطقة تحت السيطرة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الإقليم يشكل أرضا خصبة لتجنيد المتطرفين. إن أي محاولة للتعامل مع هذه المشكلة كمسألة ثانوية يمكن أن تكون مكلفة جدا لمنطقة البلقان ولأوروبا ككل، ولا سيما بالنظر إلى أن الإرهابيين الفارين من سورية والعراق يعودون إلى هناك.

ويتعين علينا مرة أخرى أن نخلص إلى الدوائر المتخصصة للملاحقة القضائية في الجرائم التي ارتكبها متمردو جيش تحرير كوسوفو لم تبدأ عملها الحقيقي، على الرغم من أنها قد عينت بالفعل ثالث مدعيها العامين. هذه القصة تبدو أكثر فأكثر سخرية ترمي إلى إنهاء التحقيق في الفظائع التي كشف عنها المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي. يجب تقديم جميع الأشخاص الضالعين في الجرائم الخطيرة إلى العدالة ومعاقبتهم على النحو الواجب، بغض النظر عن المواقع التي يشغلونها. وكذلك لم يحرز أي تقدم في توضيح الظروف المحيطة باغتيال السياسي من صرب كوسوفو، أوليفر إيفانوفيتش، في كانون الثاني/يناير. نحن نعتقد أن لذلك علاقة بحقيقة أنه على الرغم من مطالب بلغراد المشروعة، سلم التحقيق في الجريمة بكامله، لسبب غامض، إلى بريشتينا.

إن إيجاد حل لمشكلة كوسوفو يجب أن يتم على يد الطرفين نفسيهما على أساس قرارنا ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتخذ بالإجماع. ويجب أن يكون الاتفاق النهائي موثوقا، بالشكل القانوني الدولي السليم، ويجب أن يحظى بدعم واسع من المجتمع الدولي. وعلى الرغم من تأكيدات زملائنا بأنهم يدعمون الحوار بين بلغراد وبريشتينا، لا نزال نشهد محاولات للضغط من أجل حصول كوسوفو على عضوية في المنظمات الدولية. وعلى وجه الخصوص، يجري بذل جهود كبيرة، بما في ذلك من خلال الضغط المالي الموجه إلى بلدان محددة، لجمع أصوات دعما لطلب كوسوفو الحصول على عضوية الإنتربول. إن ذلك يزيد من تقويض الثقة المتبادلة بين الطرفين، وقد يكون له أثر مدمر

على عمل الإنتربول، كما حدث من قبل مع المنظمة العالمية للجمارك.

من الواضح لنا أنه بالنظر إلى المشاكل الخطيرة في الإقليم وإلى الواقع على الأرض، يجب عدم تشتيت اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في كوسوفو. إننا نشجب حقيقة أن الاجتماع الفصلي بشأن كوسوفو الذي كان مقررا عقده في آب/أغسطس لم يعقد. وإنني مضطر إلى الرد على زميلتي البريطانية التي أخبرتنا عن أربع خيارات لعقد جلسة بشأن كوسوفو في آب/أغسطس. فنحن لنا قراءة أخرى لذلك الاقتراح، وهو أن زملاءنا البريطانيين، الذين ترأسوا المجلس في آب/أغسطس، صرفوا النظر عن الجلسة بالكامل. نحن نعتقد أنه من الضروري الإبقاء على جلسات مجلس الأمن الفصلية بشأن كوسوفو، وعلى وجه التحديد عقدها بالصيغة المفتوحة. ومن الضروري كذلك الحفاظ على معايير التوظيف والميزانية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، التي تضطلع بدور هام في كوسوفو بوصفها - أساسا - العيون والآذان الموضوعية للمجتمع الدولي، علاوة على قيامها بعمل هام في مجال المصالحة بين الطوائف. ونود الإشارة إلى أن مجلس الأمن وحده الذي له صلاحية اتخاذ القرارات بشأن مصير بعثة الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم في البداية بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، زميلنا السابق والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الوافية للمجلس حول تقرير الأمين العام الخاص بأنشطة البعثة في كوسوفو (S/2018/981). كما أؤكد على دعمنا الكامل للممثل الخاص للاضطلاع بمهام عمله، ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية لمساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤(١٩٩٩).

كما أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن، وأشكرهما على بيانيهما وأود أن أركز في هذا البيان على التطورات السياسية والأمنية في كوسوفو.

بالنسبة للتطورات السياسية، ندعم كافة الجهود والمساعي التي تبذلها جمهورية كوسوفو لتعزيز أمنها واستقرارها وسيادة القانون والعدالة والتنمية وبناء مؤسسات الدولة، كما ندعم الجهود التي تبذلها للحوار والتكامل والاندماج مع الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بين كوسوفو وصربيا، من أجل التوصل إلى حلول دائمة للمشاكل العالقة، وبما يؤدي إلى تطبيع العلاقات، وإقامة علاقات حسن جوار وبما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، فإننا نشيد بالخطوات التي اتخذتها كوسوفو مؤخرا لتحقيق تقدم سريع وأكثر اتساقا في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الأوروبية، والتزامها الكامل بتطبيق كل ما يترتب عليها من التزامات في إطار جدول الأعمال المتفق عليه، ومن أهمها استيفاء كوسوفو جميع المعايير المطلوبة لإعفائها من الحصول على تأشيرة لدخول منطقة شنغن، الذي تم الإعلان عنه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، من قبل المفوض الأوروبي للهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة.

ونحث كل من بريشتينا وبلغراد على العمل معا للانتهاء من إعداد النظام الأساسي لرابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، كونه أمر بالغ الأهمية في بناء الثقة بين الطرفين. فإن الحوار رفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا، لا يزال الإطار الأنسب لتسوية كافة المسائل العالقة بينهما، وإنه السبيل للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة. وعليه نتطلع لما سيقدمه الجانبين في الأشهر المقبلة حول إبرام اتفاق ملزم قانونيا، منسجما مع القانون الدولي لتطبيق العلاقات

بين بلغراد وبريشتينا، خاصة فيما يتعلق بمفهوم ترسيم الحدود، كما نحث على إشراك جميع شرائح المجتمع من الجانبين في هذه العملية .

بالنسبة للتطورات الأمنية، نعرب عن قلقنا إزاء بوادر التوترات المتجددة بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وحكومة كوسوفو بسبب أنشطة البناء في منطقة الحماية الخاصة بدير فيسوكي ديتشاني، وندعو الجانبين إلى الالتزام بحماية التراث الديني، والتأكيد على أهمية معالجة مثل هذه الأمور بما يتماشى مع تشريعات وقرارات كوسوفو الخاصة بمجلس التنفيذ والرصد.

كما نعرب عن قلقنا إزاء عدم التوصل إلى نتائج مرجوة في مقتل السياسي من صرب كوسوفو، السيد أوليفر إيفانوفيتش، بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، الأمر الذي سيقوض الجهود لبناء الثقة بين المجتمعات في جميع أنحاء كوسوفو.

نتطلع إلى تعاون الجانبين لمعالجة عمليات عودة اللاجئين من خلال استرداد الممتلكات، وتخصيص أراضي لبناء المساكن والأمن والفرص الاجتماعية والاقتصادية التي توثر سلبا على آفاق العودة المستدامة.

وختاما، يستوجب على المجتمع الدولي استمرار بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما، والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الجانبين، وترسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة، ومواصلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان فيها. كما أنه سيتعين على كوسوفو بذل المزيد من الجهد لإرساء سيادة القانون، والحد من الفساد والقضاء على الجريمة المنظمة، وتسوية النزاعات الثنائية، وتطبيع الحوار بين بلغراد وبريشتينا من أجل الامتثال إلى إستراتيجية المفوضية الأوروبية في غرب البلقان.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية. ونقدر عمله وإسهاماته في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشكر وزير الخارجية داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على حضورهما هنا اليوم.

وتشيد الولايات المتحدة بزعيمي صربيا وكوسوفو على الإعراب عن التزامهما بتطبيع العلاقات بين بلديهما. ونأمل أن نرى استمرار تكثيف حوار التطبيع. ولا ينبغي لأي من الجانبين الانخراط في أي جهود تهدف إلى تقويض شرعية الآخر بما في ذلك الاعتراف الدبلوماسي بالجانب الآخر. ولا مكان لذلك في الالتزام الحقيقي بالتطبيع.

لقد حان الوقت لكلا الطرفين كي يتحليا بالمرونة في التوصل إلى حلول توفيقية يمكن لكليهما الموافقة عليها. إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم المحادثات بأي طريقة ممكنة. وسوف ننظر بجدية في أي اتفاق دائم وقابل للتنفيذ ويحظى بتأييد كلا البلدين ويعزز الاستقرار. ونحث كوسوفو وصربيا على الإقرار بأهمية الالتزام التام بالتطبيع، الأمر الذي سيحقق فوائد كبيرة للسكان والاقتصاد والثقافة والسلام والأمن في كلا البلدين. يكمن المستقبل في الاعتراف المتبادل وتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وستستفيد جميع الأطراف من إدراك هذه الحقيقة وتبنيها.

وإذ ننظر في مستقبل بعثة الأمم المتحدة، وكما أشرنا في مرات عديدة من قبل، فإننا نرى أن البعثة قد أوفت بغرضها وينبغي أن تُخفّض تدريجيا. نطلب إلى الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة الشروع في استعراض استراتيجي لتزويد أعضاء مجلس الأمن بالمعلومات ذات الأهمية الحاسمة حتى نتمكن من تقييم وجود الأمم المتحدة في كوسوفو وكفالة حسن إدارة وقت وموارد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الثمينين. نحن أيضا بحاجة إلى تقييم ووضع استراتيجية قابلة للتطبيق لخروج البعثة. وهذا هو المبدأ الذي يسترشد به نهجنا الذي نتبعه تجاه جميع بعثات حفظ السلام الأخرى، وينبغي أن يكون ممكنا تجاه

بعثة الأمم المتحدة كذلك. كما تؤيد الولايات المتحدة الانتقال التدريجي والشفاف لقوة أمن كوسوفو إلى جيش متعدد الأعراق ذي إدارة مشتركة وتابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي مع ولاية دفاع إقليمية المحدودة. إن التشريع قيد النظر أمام برلمان كوسوفو يتماشى تماما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الحق السيادي لكوسوفو إنشاء قوة مسلحة واستدامتها. وستسهم تلك القوة، على النحو المقرر، في الأمن الإقليمي والعالمي. ونشجع جميع الأطراف على تجنب الخطاب الاستفزازي والتضليل الإعلامي بشأن هذا الانتقال المشروع والتدريجي على مدى عدة سنوات.

تواصل الولايات المتحدة تشجيع البلدان التي لم تقم بعد بالانضمام إلى أكثر من ١١٠ دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، على الانضمام إليها في الاعتراف بواقع استقلال كوسوفو. ونؤيد بقوة عضوية كوسوفو في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها الأمم المتحدة. ونشجع بقوة جميع أعضاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تأييد عضوية كوسوفو خلال الجمعية العمومية لتلك المنظمة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. فكوسوفو تستوفي جميع شروط عضوية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. والعضوية في الأمم المتحدة ليست شرطا للانضمام إلى الإنتربول.

ويتعلق أمر عضوية كوسوفو في الإنتربول بتعزيز القدرة الجماعية لدوائر إنفاذ القانون الدولية على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالأشخاص وجرائم الفضاء الإلكتروني وغيرها من الأنشطة الإجرامية الدولية في منطقة البلقان وخارجها. وهي ليست عائقا أمام الحوار بشأن تطبيع العلاقات ولا يصب في مصلحة المجتمع الدولي تأجيله إلى أن تتوصل صربيا وكوسوفو إلى اتفاق. لقد توقفت بعثة الأمم المتحدة عن القيام بالمهام الشرطية في كوسوفو منذ وقت طويل. إن انضمام دائرة الشرطة في كوسوفو – المعترف بها من كل من بلغراد وبريشتينا بوصفها سلطة إنفاذ القانون الوحيدة في كوسوفو، إلى الإنتربول سيعزز بلا شك الأمن الدولي. ونحث الجميع على دعم كوسوفو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى كلا الجانبين تبني التطبيع ودعم أحدهما الآخر في جميع جوانب تعزيز العلاقات التي ستقترن به.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بوليفيا السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، ونشكره على بيانه. ونحن ممتنون أيضا للسيدة تشيتاكو على بيانها.

تدعو بوليفيا إلى الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة جمهورية صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا الصدد، وعملا بالقرار، ندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية للعمل على التوصل إلى اتفاق في هذا الإطار، ودعم المبادرات من هذا النوع والامتناع عن استخدام الخطاب الاستفزازي. فهذه اللغة إنما تلحق الضرر بأي اتفاق مستقبلي بين بلغراد وبريشتينا، وتقوض الجهود التي بذلت بالفعل لبناء الثقة بين الطرفين.

ومن نفس المنطلق، يجب إعادة إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، المتفق عليها في اتفاق بروكسل قبل أكثر من أربع سنوات، بموجب هذا الاتفاق. وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع النظام الأساسي، فإننا نشعر بالقلق لأن كلا الطرفين يتخذ مواقف متعارضة فيما يتعلق بسلطات واختصاصات الرابطة/الجماعة. ونأسف لاستمرار هذا الوضع، ونحث سلطات كوسوفو على احترام الاتفاق والمضي قدما في هذا الأمر من أجل ضمان أمن الصرب وحقوقهم في

كوسوفو وميتوهيا. وبالمثل، فإننا ندعوها إلى الامتناع عن أي محاولة لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة، لأن القيام بذلك من شأنه أن يشكل عملا مخالفا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقانون الدولي.

ونأمل أيضا أن تفي سلطات كوسوفو بمسؤولياتها والتزاماتها فيما يتعلق بدوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص. ونؤكد مرة أخرى أن سيادة القانون وتطبيقه النزيه أمر أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب مساءلة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب على أفعالهم، بغض النظر عن وضعهم أو خلفيتهم.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء بطء التقدم المحرز في التحقيق في اغتيال السيد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم حزب المبادرة المدنية ''حرية، ديمقراطية، عدالة''. وندعو السلطات المختصة للعمل على التحقيق في الأحداث التي أفضت إلى مقتل ذلك القطب السياسي، وهو من صرب كوسوفو، في ١٦ كانون الثاني/يناير.

وبوليفيا تحيط علما بجهود الاتحاد الأوروبي والوساطة التي تقوم بها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بغية المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة. ونثني على تواصلها مع الأطراف مؤخرا، ونقدر لتلك الأطراف استعدادها للتوصل إلى اتفاق ملزم بما يتماشى مع القانون الدولي. ومن المهم أن تمتثل الأطراف للالتزامات المتعهد بها. وفي هذا السياق، ندعو الأطراف إلى العمل من أجل إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار وبما يتماشى مع الالتزام بالتفاوض، ووفقا للقانون الدولي.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وفقا لولايتها في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما جهودها الرامية إلى تعزيز بناء الثقة بين الطوائف، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، نرحب بعقد منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو في ليوبليانا في أيار/مايو، ونأمل أن تنفذ التوصيات الناتجة عنه بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها سلطات كوسوفو.

كما نشيد بالعمل الذي تواصل البعثة القيام به فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونقدر عملها المشترك مع السلطات البلدية وممثلي إقليم كوسوفو لحماية حقوق الطوائف، وتعزيز سيادة القانون، وتيسير عودة المشردين داخليا، فضلا عن عملها في تقديم خدمات التصديق على الوثائق. ونشجع البعثة على مواصلة ذلك العمل.

وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التمويل من الصندوق الاستئماني المنشأ لتنفيذ مشاريع المساعدة المجتمعية لصالح طوائف الأقليات من الروما والمصريين والأشكالي المتضررة من التسمم بالرصاص في كوسوفو. وندعو المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود من أجل دعم الصندوق.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة وللإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونرحب بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو. كما نود التنويه إلى أن أكبر المسؤولين في البلدين قد أعربوا عن التزامهم بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية تطبيع علاقاتهما. ونؤكد على أهمية إشراك مواطني البلدين، خاصة النساء والشباب، في بناء رؤية مشتركة للمستقبل. ونرحب بمبادرات البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد.

ونعتقد أنه بغية توطيد واستدامة السلام في كوسوفو والاستقرار في منطقة البلقان دون الإقليمية، ينبغي أن يسمح

التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة بالتنفيذ الشامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاق بروكسل. وفي ضوء تلك الصكوك، نعتقد أن المبادرات التشريعية الأخيرة بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش يجب أن يتم تقييمها بعناية، بالنظر إلى وجود قوة كوسوفو ودورها في البلد، فضلا عن تأثيرها على عملية الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد.

ونشدد على أهمية احترام وتعزيز سيادة القانون وثقة المواطنين في المؤسسات. وفي هذا الصدد، نود التنويه بعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لا سيما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونشدد على ضرورة احترام عمل واستقلالية النظام القضائي لضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة الفعالة، وبالتالي تمكينه من مكافحة الفساد والإفلات من العقاب بفعالية.

ونشدد أيضا على أهمية الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي بغية توطيد سيادة القانون وإحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة، مثل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، والعودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واحترام المناطق المحمية للتراث الثقافي.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء الخطر الذي تتعرض له كوسوفو وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية جراء عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ودعم المجتمع الدولي أمر حيوي في هذا المجال، وفقا لجدول الأعمال الذي تنهض به لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس.

وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعما لبناء سلام مستدام في كوسوفو.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السفير تانين على إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو؛ ونشكر أيضا الممثلة السامية موغيريني والاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي، في المقابل، مكافأة هذه الجهود بالتزام قوي من صربيا وكوسوفو، بحسن نية، تجاه تطبيع العلاقات بين البلدين.

إن مملكة هولندا تعتقد أن الوقت قد حان للاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو منذ عام ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، سأركز على ثلاث مسائل – أولا، دورة الإبلاغ؛ ثانيا، الاستعراض الاستراتيجي؛ ثالثا، سيادة القانون.

أولا، إن الوضع الحالي في كوسوفو يسمح بوضوح بتخفيض دورة تقديم تقارير الأمين العام. كما نشجع تغيير الشكل من الإحاطات الإعلامية إلى المشاورات المغلقة. وقد أرسى المجلس مثالا طيبا من خلال تقليل تواتر مناقشاتنا إلى مرتين في السنة. وندعو الأمين العام إلى تعديل دورة الإبلاغ وفقا لذلك.

ثانيا، نعتقد أنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقليص عملياتها. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى إجراء استعراض استراتيجي للبعثة، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي لهذا الاستعراض مواءمة البعثة مع الحالة على أرض الواقع.

والنقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بسيادة القانون. ونحن نقدر التقدم الذي أحرزته كوسوفو في تعزيز جهازها القضائي. ونرحب بإطلاق تطبيق العدالة ٢٠٢٠ والاستعراض الوظيفي. وهذه أمثلة إيجابية للجهود الرامية إلى تعزيز الأداء والمساءلة. بيد أن الإرادة السياسية وجهود جميع شرائح المجتمع الكوسوفي تظل ضرورية للمضي قدما في تعزيز سيادة القانون وتحسين الحياة اليومية للمواطنين. فالقضايا البارزة يجب معالجتها بأقصى قدر من التدقيق والدقة. ونشجع كوسوفو على مواصلة إصلاح جهازها القضائي. وتحتاج كوسوفو إلى تحمل مسؤولياتها وضمان المساءلة على المستوى الوطني، إذ أننا نشجع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على تسليم مسؤولياتها إلى سلطات كوسوفو.

وفي الختام، فقد قطعت كوسوفو شوطا طويلا منذ استقلالها قبل ١٠ سنوات. ونشجع كوسوفو على مواصلة بناء مؤسساتها.

ولدينا ثقة تامة في قدرتها على تولي شؤونها بوصفها دولة ذات سيادة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على حضوره وإحاطته اليوم. وأود أيضا أن أشكر النائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما أمام المجلس اليوم.

وتراقب بولندا عن كثب التطورات في كوسوفو وشعرنا بالارتياح إلى هدوء الحالة في الميدان. وفي حين لا يزال الوضع أبعد ما يكون عن الكمال، إلا أنه لا يبرر قطعا بدء دورة أخرى للإبلاغ الفصلي بشأنها. ونتشاطر الشعور المشترك بين أعضاء المجلس الآخرين عند القول بانعدام المبررات الفعلية لتواتر الإبلاغ هذا عن الحالة.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تود بولندا أن تكرر دعوتها إلى الاستعراض الاستراتيجي للبعثة. ويسرُّنا أن تحظى هذه المبادرة بالدعم من جانب الأعضاء الآخرين في المجلس. لقد انقضت سنوات عدة على إجراء آخر استعراض استراتيجي، ومن الواضح أن الظروف قد تغيرت الآن. ومن الواضح أن هناك حاجة لإجراء تقييم جديد للميزة النسبية للبعثة مقارنة بغيرها من أشكال الوجود الدولي في كوسوفو. وقد أعادت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مؤخرا توجيه أهداف ولايتها إلى حد كبير، ما يدل على تزايد قدرة البلد المضيف على تولي شؤونه – ونرى أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تحذو الحذو نفسه.

وبناء على الاعتراف بكوسوفو، فإنني سأقصر حديثي على الإدلاء بتعليقات أعم انطلاقا من وجهة نظر مراقب معني بالأمر. فحين ننظر إلى المشهد العام في كوسوفو، نلاحظ أن هناك عملا مستمرا. ولا شك أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بيد أن التقدم المحرز يبدو بالوضوح نفسه أيضا. وسواء كانت هناك مشاكل قائمة على الصعيد الداخلي أو على المستوى الثنائي، فإنها لن تفل من عزم هذه الدولة المستقلة المكتفية ذاتيا وبما تحظى به من مؤسسات فاعلة ودعم من النخب السياسية ومشاركتها الملموسة.

ونثني على الجهود التي يبذلها الزعماء في بلغراد وبريشتينا على كلا الجانبين بهدف مواصلة الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي، وندعوهم إلى الالتزام المستمر بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا على التطبيع الشامل للعلاقات. ولا يزال منظور التوسيع المتوخى في استراتيجية غرب البلقان ممكنا في حال استثمار جهود كبيرة فيه في المستقبل، عوضا عن التركيز على الماضي.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام لتعزيز سيادة القانون في كوسوفو. وبالرغم من أن الكثير قد تحقق بالفعل، فلا يزال ينبغي بذل المزيد من الجهد لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة كي يتسنى استعادة ثقة المواطنين في الدولة والمحافظة عليها.

وأود أن أختتم بالعبارات نفسها التي اعتدنا أن نختتم بها بياناتنا في هذه القاعة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.8254) ما دامت لا تزال صالحة. وترى بولندا أن كوسوفو قادرة على إدارة مستقبلها وتحقيق إمكاناتها ضمن الإطار المشترك للقيم الأوروبية. ونحن على استعداد لتعزيز المساعدة التي نقدمها في تلك الجهود، فضلا عن تبادل خبراتنا مثلما فعلنا حتى الآن.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على حسن إحاطته. ونرحب أيضا بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو ممثلة كوسوفو.

يرحب بلدي بالتقدم الكبير المحرز في كوسوفو خلال السنوات الأخيرة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، بفضل دعم المجتمع الدولي والعمل الممتاز الذي يؤديه موظفو بعثة الأمم المتحدة دعما للجهود التي تبذلها الحكومة لأجل المصالحة بين مختلف الطوائف واستعادة السلام والاستقرار في البلد. ويرحب بلدي أيضا بالالتزام الكامل من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بتوطيد مؤسسات ديمقراطية شفافة ومتعددة الأعراق في البلد منذ عام ٢٠٠٨. وقد أسهم ذلك الالتزام في العودة إلى الحياة الطبيعية والاستقرار المؤسسي، كما يتضح من التنظيم الناجح للانتخابات البلدية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وينوه وفد بلدي بتصديق برلمان كوسوفو في آذار/مارس على الاتفاق الثنائي بشأن ترسيم الحدود بين كوسوفو والجبل الأسود، الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومع ذلك، فلا يزال يشعر بالقلق إزاء ضآلة التقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ولذلك تحث كوت ديفوار البلدين على التغلب على خلافاتهما وإعطاء الأولوية للتعاون، لا سيما في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لأجل حفز التنمية الاقتصادية.

وعلى الصعيد الأمني، يرحب وفد بلدي بالجهود التي ما فتئت تبذلها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩ للإسهام في الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار في كوسوفو وكفالة حرية تنقل الأشخاص والبضائع. ويلاحظ بلدي مع الأسف، بطء التقدم في التحقيقات في جريمة قتل السيد أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ''صربيا، الديمقراطية، العدالة'' في ١٦ كانون الثاني/يناير. ولذلك يدعو وفد بلدي السلطات في كوسوفو إلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة لضمان القبض على مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم أمام المحاكم المختصة.

ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بالاتهامات التي وجّهها مكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى سبعة أفراد بالتخطيط لشن هجمات إرهابية على المناطق ذات الأغلبية الصربية وعلى قوة كوسوفو أيضا. وعلاوة على ذلك، تكرر كوت ديفوار دعوتها للإسراع بتفعيل رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي ستسهم بلا شك في التخفيف من حدة التوترات السياسية والاجتماعية.

ويتطلع بلدي إلى استمرار الاجتماعات الرفيعة المستوى بين السلطات السياسية في بريشتينا وبلغراد، السيدة فيديريكا موغيريني، الممثل السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بهدف تعزيز المصالحة والتسوية النهائية لمسألة كوسوفو. وقد أسهمت تلك الاجتماعات، علاوة على جهود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في التقدم الكبير المحرز في مجال حقوق الإنسان والمصالحة بين الطوائف.

وختاما، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى التبرع السخي للصندوق الاستئماني لدعم طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو.

السيد فافيركا (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته الإعلامية، وأرحب بوزير الخارجية داتشيتش والسفيرة تشيتاكو في قاعة المجلس اليوم.

نقدم هذه الإحاطة الإعلامية اليوم في آخر جلسة تعقد بشأن كوسوفو خلال فترة عضوية السويد في المجلس. وخلال هذين العامين، وعلى الرغم من التحديات القائمة، اتخذت كل بريشتينا وبلغراد خطوات هامة نحو تطبيع العلاقات بينهما وتعزيز مساره كل منهما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولا شك أن مستقبل صربيا وكوسوفو يؤول إلى الاتحاد الأوروبي. ولا تزال عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي أهم دافع محرك للتغيير الإيجابي والإصلاحات اللازمة في غرب البلقان. ونرحب باستمرار مشاركة بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات. وبالمثل، فإن التطبيع

الكامل أمر أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام والرخاء في غرب البلقان. وبالتالي، يجب التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونا في أقرب وقت ممكن.

ويجب على بريشتينا وبلغراد تنفيذ التزاماتهما ومواصلة عملية الحوار بروح من التفاني والمشاركة البناءة. وينبغي أن تكون الإنجازات الهامة التي تحققت من قبيل إدماج القضاة والمدعين العامين من صرب كوسوفو في النظام القضائي لكوسوفو في العام الماضي، مصدر إلهام لإحراز المزيد من التقدم.

وإن للتطورات الحادثة في منطقة غرب البلقان تأثيرا مباشرا على بقية أوروبا. ولذلك، استثمر الاتحاد الأوروبي استثمارا كبيرا على الصعيدين السياسي والمالي في تحقيق الاستقرار والرخاء في تلك المنطقة. ومن الضروري ألا تعوق مسألة الوضع الدولي للبلد المنظور الأوروبي للبلدين. ويجب السماح بمواصلة تطبيع كوسوفو في السياق الدولي، بما في ذلك عضويتها في المنظمات الدولية. وندعو الحكومة والمعارضة في كوسوفو إلى تسريع العمل بإجراء الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، لأجل المضي قدما على مسار الاتحاد الأوروبي.

ولا شك أن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أسهمتا إسهاما قيّما في الوصول إلى ما تحقق اليوم. ومع ذلك، ينبغي التصدي للتحديات الراهنة في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ينبغي أن يستمر تسليم المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى السلطات المحلية.

ويتعين بدلا من ذلك إعادة تركيز جهود البعثة بحيث تكون الوسائل التي تنشرها الأمم المتحدة أكثر ملائمة للحالة على أرض الواقع. وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بإجراء استعراض استراتيجي للبعثة في الوقت المناسب. وبالنظر للتقدم المحرز في كوسوفو، فإن الدورة الحالية لتقديم التقارير إلى مجلس الأمن ينبغي أيضا أن تعدل إلى ستة أشهر بحيث تعكس على نحو أفضل الحقائق على أرض الواقع. وسيترتب على ذلك تقديم تقريرين من الأمين العام سنويا.

منذ عام ١٩٩٩، ساهمت السويد عسكريا واقتصاديا وسياسيا في تحقيق الاستقرار والازدهار في كوسوفو. وسيتواصل دعمنا السياسي، الذي يتجلى أيضا من خلال تعاوننا الإنمائي الثنائي، مع تركيز واضح على دعم اندماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في كوسوفو. وأرحب أيضا بحضور السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وأشكره على بيانه. وكذلك نشكر السفيرة فلورا تشيتاكو على بيانها.

ما فتئ موقفنا بشأن المسألة قيد النظر ثابتا وواضحا. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية والتسوية السلمية والودية لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا وفقا لاتفاق بروكسل. كما نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو، فضلا عن جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا الصدد، يشجعنا استمرار انخراط بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيع العلاقات. كما يشجعنا عزمهما والتزامهما بتسوية المسائل المعلقة عن طريق الحوار، وندعو كلا الطرفين إلى مواصلة المشاركة في تلك العملية.

إن الجهود الجارية التي تبذل لتفعيل تفعيل نظام قضائي متكامل في كوسوفو خطوة جديرة بالترحيب. غير أننا نشعر

بالقلق إزاء بطء إحراز التقدم بشأن إنشاء جماعة/رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. لذلك، فإننا نشجع تنفيذ جميع الاتفاقات القائمة، وفقا لاتفاق بروكسل.

كما نحيط علما بالمناقشات الجارية بين الجانبين بشأن ترسيم الحدود الإقليمية كجزء من اتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات. ويحدونا الأمل في أن تواصل القيادتان في بلغراد وبريشتينا الانخراط في الحوار وأن تحافظا على روح إيجابية وبناءة بغية معالجة المسائل المعلقة والخلافات عن طريق الوسائل السلمية. ويتطلب ذلك امتناع كلا الجانبين عن الأفعال والتصريحات التي قد تسبب عداء عرقيا وبذل الجهود لتهيئة مناخ من الثقة مؤات للحوار الذي يتناول أيضا مصالح جميع قطاعات السكان

وتؤيد إثيوبيا تأييدا تاما العمل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم به من خلال تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن مشاركتها ودعمها في تعزيز المصالحة فيما بين الطوائف وتدابير بناء الثقة في الفترة المشمولة بالتقرير جديرة بالثناء.

ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي وتعزيز المصالحة بين الطوائف وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونقر أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بكوسوفو، ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وعلى قوة كوسوفو لإسهامهما القيم في كوسوفو في مجال سيادة القانون والأمن.

وفي الختام، أود أن أقول بأن الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة سيتم ضمانهما في نهاية المطاف عندما يتوفر لدى الجانبين الإرادة والتصميم السياسيين. وفي هذا الصدد، نشجع الطرفين مرة أخرى على أن يظلا ملتزمين بالحوار والتفاوض بغية إيجاد حل مقبول للطرفين.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، أنا أيضا، أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية، على إحاطاتهم. وأود أن أذكر بكل احترام بأنه، وفقا لأساليب عمل مجلس الأمن، ينبغي ألا تتجاوز مدة هذه البيانات ١٥ دقيقة، كما تشير الفقرة ٥٦ من المذكرة S/2017/507. وفي ضوء الحالة التي وصفها الممثل الخاص وتقرير الأمين العام (S/2018/981)، سأشدد بإيجاز على ثلاث نقاط.

النقطة الأولى تتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. لقد بذلت جهود ملحوظة لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. هذا العمل جدير بالثناء. وترحب فرنسا، بوجه خاص، بأنشطة البعثة على صعيد الجمع بين الطوائف والنهوض ببرنامج المرأة والسلام والأمن بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. غير أنه يجب علينا، كما أكد العديد من الأعضاء في الجلسات السابقة ومرة أخرى اليوم، أن نواصل الاهتمام بمسألة إعادة تركيز عمل البعثة بعد قرابة ٢٠ عاما على اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع، وأداء عملية حفظ السلام والمبادرات التي تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى. وأنا أفكر بصفة خاصة في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

ثانيا، إن تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد يتوقف أيضا على الحوار الذي جرى بين الزعيمين تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والاجتماع الأخير الذي عقد في بروكسل يوم الخميس ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتدعو فرنسا كلا الجانبين إلى إبداء روح التوافق والإرادة السياسية. ونشجع واضعي السياسات في كلتا الدولتين على الارتقاء إلى مستوى الظروف وتهيئة الظروف من أجل التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي سيكون خطوة أساسية في تحقيق

الاستقرار الطويل الأجل في غرب البلقان وفي المضي قدما نحو المنظور الأوروبي.

أخيرا، تتعلق نقطتي الثالثة بالمستقبل الأوروبي لكوسوفو وصربيا، الذي جرى توضيحه في آذار/مارس الماضي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة غرب البلقان. في ضوء الأسس الموضوعية للب المشروع الأوروبي، فإننا نشدد على أهمية الإصلاحات اللازمة لتوطيد وتعزيز سيادة القانون. في كوسوفو، تسهم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تحقيق ذلك الهدف بالتركيز على فعالية النظام القضائي في كوسوفو وأخلاقياته وطابعه المتعدد الأعراق. بيد أن المسؤولية الأساسية تقع بالطبع على عاتق صانعي السياسات.

وإذ نحيي الذكرى المئوية لنهاية الحرب العظمى، يجب أن تسود روح المصالحة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن بلغراد وبريشتينا من التحرك في هذا الاتجاه والتوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بينهما.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته بشأن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة،

ويحيط وفد بلدي علما باستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا في ١٨ تموز/يوليه وبالمحادثات المنفصلة مع السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في بروكسل في ٧ أيلول/سبتمبر. ونحض الطرفين على مواصلة المحادثات لتعزيز تطبيع العلاقات، حيث أن كفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو يتطلب التزام الطرفين بمواصلة الحوار. ولذلك، فإننا نشجعهما على مواصلة تكثيف جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار على أرض الواقع، مع احترام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وبالمثل، فإننا نلاحظ الاتفاق الممكن بشأن التعديلات الإقليمية التي يعمل الطرفان بشأنها في ضوء التزامهما بالتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن كوسوفو. ونشير إلى أن الاتفاق آنف الذكر ينبغي ألا يكون متسقا مع القوانين الدولية فحسب، بل وأن يعالج جميع شواغل مختلف الطوائف، فضلا عن الخلافات التي قد تنشأ فيما بينها.

وفي هذا الصدد، نشجّع الطرفين على مواصلة التعاون بالطرق السلمية، وعلى تعزيز الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ومعالجة خلافاتهما عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاملة للجميع من أجل التوصل إلى حل دائم يقبله جميع الأطراف.

ونشير بقلق إلى قرار بريشتينا بزيادة الضرائب المفروضة على المنتجات المستوردة من صربيا. فهذا القرار لا يعمل إلا على تقويض التعاون الإقليمي وزيادة التوتر والإضرار بالثقة الكلية بين مختلف الطوائف. ولذلك نحث الطرفين على مضاعفة جهودهما الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي وسيادة القانون، وعلى النهوض بالتنمية والسلام والأمن في كوسوفو، مع الحفاظ على حسن علاقات الثقة بين الطوائف هناك. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات المختصة في أقرب وقت ممكن إلى توضيح ملابسات مقتل الفاعل السياسي من صرب كوسوفو أوليفر إيفانوفيتش في كانون الثاني/يناير.

وتؤكد جمهورية غينيا الاستوائية من جديد احترامها لسيادة وسلامة أراضي جمهورية صربيا وترى أن الشواغل الصربية المشروعة بشأن مسألة كوسوفو لها ما يبررها. ونشكر صربيا على جهودها المستمرة للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة لمسألة كوسوفو.

وأخيراً، نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في الميدان وبالدعم الذي تقدمه إلى جميع الطوائف في كوسوفو وإلى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، من أجل الوفاء بولايات القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي هو الأساس القانوني للتوصل إلى حل عادل في كوسوفو.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تشكر الصين السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. ونؤيد الممثل الخاص في قيادة جهود البعثة لتنفيذ ولايتها. كما أرحّب بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا لهذه الجلسة، وأشكره على بيانه. وأحيط علماً أيضاً بالبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

إن الحالة الأمنية في كوسوفو، في الوقت الحاضر، مستقرة على وجه العموم ولكنها ما زالت تواجه بعض التعقيدات. ويمثل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا مهما لحل مسألة كوسوفو. وينبغي لجميع الأطراف التوصل، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار القرارات ذات الصلة، إلى حل مقبول للجميع عن طريق الحوار والتفاوض.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل المشروعة لصربيا إزاء مسألة كوسوفو وتقدّر جهود صربيا الإيجابية المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. وترحّب الصين بالالتزامات المتعهّد بها من جانب بلغراد وبريشتينا بتعزيز تطبيع العلاقات الثنائية من خلال الحوار والتشاور. ونرحّب أيضاً بالجهود البنّاءة التي يبذلها الطرفان لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وبناء الثقة المتبادلة تدريجياً والاستمرار في تهيئة الظروف المفضية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم.

إن من المصلحة الأساسية لجميع الفئات العرقية في كوسوفو تحقيق المصالحة والتنمية المشتركة، مما يسهم بدوره في السلم والاستقرار والازدهار في منطقة البلقان. ومن المأمول أن تضع جميع الأطراف المعنية رفاه الشعب في المقام الأول، وأن تحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية، وتعزز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتتجنب الأقوال أو الأفعال التي ربما تؤدي إلى تصاعد التوترات.

وفي حين أنه ينبغي للمجلس أن يبقي مسألة كوسوفو قيد نظره، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في التشجيع على إيجاد حل مناسب. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة التنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو والجهات الأخرى في جهود مشتركة ترمي إلى تحسين الحالة في كوسوفو وتعزيز تسوية قضية كوسوفو التي آن أوانها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.